وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة -
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية – قطب شتمة-
قسم العلوم الانسانية
شعبة تاريخ



عنوان المذكرة

التواجد البريطاني في العراق
1914-1932

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
مريم بغورة

إشراف الدكتور:
محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلْ إِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ

وَ رَسُولَهُ وَ المُؤْمِنُونَ }

[الآية 105 –سورة التوبة]

صدقَ اللهُ العظيم

الإهــــــداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن ، و منحتني الثقة بالنفس و علمتني الصبر و المسؤولية " أمي الحبيبة "

إلى الذي علمني أن الحياة أولها كفاح و آخرها نجاح يا أمان الأمس و الغد المشرق ، و نبع الحب و العطاء " أبي الغالي"

حفظهما الله لي و أطال في عمرهما.

إلى أحلى ما عند المؤمن بعد الله و رسوله ، إلى من شددت بهم أزري و أشركتهم في أمري أخوة لي كشموع مضيئة أنارت دربي : نصيرة ، سليم ، نورة ، حياة ، حسين و زوجته ، موسى ، عادل و زوجته ، نبيل.

كثيرا ما يقال " **رب أخ لك لم تلده أمك**" ، مثل يدلّ على أنه قد يكون للإنسان رفيق صادق مخلص كانه الأخ و ليس هو أخ أو شقيق . زوجة أخي الغالية خليصة.

إلى من عشت معهم أجمل الذكريات ، صديقاتي :

فطيمة ، عائشة ، هاجر ، صباح ، هاجر ، سوسن ، نزيهة ، سليمة.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

شكـــر و عـــــــرفان

الحمد لله رب العالمين ..... الذي علا فقهر... وملك فقدر ... و كفى فغفر ...و علم و ستر ... و هزم و نصر .... و خلق و نشر. سبحانه رب العالمين

إلى صاحب التميز و الأفكار النيرة ، أزكى التحيات و أجملها و أنداها و أطيبها ، إن قلت شكرا فشكري لن يوفيكم ، حقا سعيتم فكان السعي مشكورا ، فجزيل الشكر نهديك و رب العرش يحميك *_الأستاذ المشرف محمد الطاهر بن نادي_*

- كلمة تقدير و شكر و عرفان إلى :
- الدكتور نعيم جاسم العساف من العراق و الذي أفادني بتصوير مجموعة من الكتب أفادتني كثيرا في انجاز هذه المذكرة.
- الباحث في التاريخ عز الدين الطيب العقبي من سيدي عقبة الذي ساعدني بالكثير من المراجع و لم يبخل عليا رغم ضيق وقته.
- السيدة منصري نادية التي كانت نعم الأخت إلى آخر اللحظات ، و لم تبخل علي لا بالوقت و لا بالجهد رغم ارتباطاتها الخاصة .
- أصحاب الكلمة الطيبة ، عمال مكتبة العلوم السياسية الذين قدموا لنا تسهيلات إدارية و اضافة إلى حسن الاستقبال .

شكرا للجميع...

مقـــدمــــة

يعد العراق من الأقطار العربية التي انشغل الساسة البريطانيون كثيرا في كيفية السيطرة عليه لأسباب عديدة منها: أسباب استراتيجية وسياسية ، التي كانت حصيلة أمرين أولهما التنافس الدولي في المنطقة وحرص بريطانيا على الدفاع عن وجودها وممتلكاتها الاستعمارية في الهند وثانيهما أهميته في المواصلات بين الهند و أوربا ، وأسباب اقتصادية ممثلة بالمطامع البريطانية في امكانياته الاقتصادية من مواد أولية ، و التي كانت المصانع البريطانية بحاجة ماسة لها اثناء الثورة الصناعية ، وقد استغلت بريطانيا كل السبل لتمهيد الطريق فاستغلت التجار والبحارة والدبلوماسيين والقناصل والسياح والخبراء الذين كانوا يكتبون تقارير مفصلة ودقيقة عن العراق واضعين بذلك أولى أسس وقواعد الاحتلال .

لذا انتهزت بريطانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914 لتضع مخططاتها في المنطقة حيز التنفيذ ، فهاجمت قواتها العراق واحتلته في 1914 ومن ثم بدأت فترة الحكم البريطاني ونهاية الحكم العثماني للعراق الذي استمر أربعة قرون من 1534م الى 1917م بعد ان استغلت بريطانيا وحلفاؤها ضعف الدولة العثمانية بسبب تردي الحالة المالية والاقتصادية والاجتماعية وتطلع العرب إلى الاستقلال والحرية عن الحكم العثماني الذي جسدته على الواقع الثورة العربية بقيادة الشريف حسين 1916 بدعم من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، هذه الأخيرة التي نقضت وعودها للشريف حسين باستقلال العرب وتمليكه عليهم بتحقيق دولة عربية مستقلة تضم الجزيرة العربية والمشرق العربي .

وبناءا على قرارات مؤتمر سان ريمو المنعقد في أفريل 1920 حصلت بريطانيا من عصبة الأمم على شرعية الانتداب على العراق و الذي يعد صيغة من صيغ الاستعمار ،

وكانت هذه الأحوال المخيبة للآمال ، قوة للعراقيين وارهاصا للثورة والتمرد على السلطات البريطانية ، هذه العوامل كلها شجعتهم على المطالبة بالاستقلال والتخلص من الاحتلال الأجنبي.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف دراسة موضوع التواجد البريطاني في العراق (1914-1932) في تزويد القارئ بمعلومات وحقائق ، خاصة أن بريطانيا كانت قد اولت اهتمامها بهذه المنطقة لأهداف متعددة والتي سبقتها خلفيات سياسية وتاريخية واقتصادية ، وهذا عن طريق الكشف عن السياسة التي اتبعتها لتعزيز نفوذها في بلاد العراق ، أيضا لمعرفة مدى تشبع العراقيين بالروح القومية والنزعة الاستقلالية التي كانت في غيره من الدول المجاورة والدول العربية .

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

- الميول الذاتي والرغبة الشخصية لدراسة تاريخ المشرق العربي المعاصر بصفة عامة وبلاد العراق بصفة خاصة.
- الرغبة في دراسة تاريخ العراق في هذه الفترة المعاصرة باعتبار الشعب العراقي ذاق ويلات الاحتلال على مر العصور وبمختلف أشكاله.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في اثراء الرصيد المعرفي من هذا النوع من الأبحاث على مستوى الجامعة الجزائرية وخاصة جامعة بسكرة ، لأن جل ما كتب عن مثل هذه المواضيع لا يتعدى عن كونه دراسات عامة وغير متخصصة بالشكل الذي يفي بالغرض.

- أهمية الموضوع كونه يوضح الرؤيا على نموذج لاهم الدول في الشرق الأوسط وهو العراق والذي يمثل نقطة حساسة ومنطقة استراتيجية دفعت بالدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا بوضعه ضمن أهم اولوياتها ومخططاتها الاستعمارية.

اشكالية الموضوع:

إن التواجد البريطاني في العراق وما صاحبه من تداعيات على المجتمع العراقي دفع بنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حيثيات هذا التواجد و ما انجر عنه.

ومنه نطرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى نجح التواجد البريطاني في العراق من 1914 إلى 1932 في تحقيق أهدافه وتعزيز سيطرته على العراق؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ، نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1-فيما تمثلت جذور الأطماع البريطانية في العراق ؟

2-كيف كان الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى؟

3-كيف كانت نتائج تأسيس الحكم الملكي في العراق1921؟

عرض الموضوع:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

مقدمة: وفيها تم التمهيد للموضوع .

الفصل الأول : كان بعنوان الأطماع البريطانية في العراق حتى 1914 حيث تم تحديد جغرافية العراق والسكان وتطرقنا إلى لمحة عن تاريخ العراق قبل الفترة التي تناولناها في دراستنا إضافة إلى جذور الأطماع البريطانية في العراق قبل الاحتلال.

الفصل الثاني : كان تحت عنوان العراق خلال الحرب العالمية الأولى حتى تأسيس الحكم الملكي (1914–1921) حيث تضمن الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1914 وما صاحب ذلك من ردود أفعال وطنية وشعبية مناوئة له إلى إعلان الانتداب البريطاني عليه وهذا بناءا على قرارات مؤتمر سان ريمو 1920 وما انجر عنه من ثورة عارمة شملت أغلب المدن العراقية والتي عرفت بثورة العشرين والتي أجبرت سلطات الاحتلال على إعادة النظر في طريقة حكمه من حكم مباشر إلى حكم غير مباشر وذلك بتأسيس حكم وطني وتنصيب الملك فيصل على عرش العراق 1921.

الفصل الثالث : تمت عنونته بالمعاهدات البريطانية – العراقية (1922–1930) واستقلال العراق ؛ وقد تضمن هذا الفصل كل المعاهدات التي تم ابرامها مع الحكومة البريطانية والتي كان عددها أربع معاهدات والتي عقدت في السنوات : 1922، 1926، 1927، 1930 إلى استقلال العراق وقبوله في عصبة الأمم.

خاتمة : تم فيها التوصل إلى أهم النتائج من خلال هذه الدراسة .

المناهج المتبعة:

1–**المنهج التاريخي** : من خلال وصف ودراسة الأحداث وتتبعها عبر تسلسل زمني لمعرفة التطورات الحاصلة .

2-**المنهج الوصفي** : من خلال جمع الحقائق والوقائع في مختلف محطات الفترة المراد دراستها وتحليلها وربطها للوصول إلى تفسيرات منطقية ونتائج مضبوطة.

المصادر والمراجع:

تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع بهدف دراسة الموضوع دراسة علمية دقيقة ومن أهم المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها تقريبا من بداية البحث إلى نهايته :

- جعفر عباس حميدي: **تاريخ العراق المعاصر (1914-1968)** ؛ يعتبر من اهم المصادر التي تم الاعتماد عليها، تطرق فيه إلى الاحتلال البريطاني للعراق والحركة الوطنية وثورة العشرين وقيام الحكم الملكي والعلاقات العراقية البريطانية .
- علي الوردي : **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ؛ وقد جاء مؤلفه ضمن ستة أجزاء اقتصر كل من الجزء الأول والثاني على فترة طويلة نسبيا امتدت من بداية الحكم العثماني حتى منتصف القرن 19 تقريبا أما الجزء الثالث والرابع فقد استوعبا فترة أمدها 38 عاما من عام 1876 حيث تسلم السلطان عبد الحميد عرش آل عثمان وتنتهي في عام 1914 حيث أعلنت الحرب العالمية الأولى ، وقد بحث الدكتور الوردي في الجزء الخامس في الثورة العراقية التي حدثت عام 1920 والتي سميت بـ " ثورة العشرين" ، وأما الجزء السادس فقد شمل أربعة أعوام ما بين 1920 و1924 وهي فترة مهمة في تاريخ العراق المعاصر لأنها الفترة التي تأسست فيها الحكومة العراقية.

- عبد الرزاق الحسني : **تاريخ العراق السياسي الحديث** ؛ وهو بثلاثة أجزاء يتناول هذا الكتاب بالبحث تاريخ العراق القديم ، والمصالح البريطانية فيه ، وكيفية احتلاله ، وفرض نظام الانتداب عليه ، ويبحث في تكوين الحكم الوطني فيه وسن القانون الأساسي لدولته ، ويوضح علاقاته بالدول الأجنبية عامة وبالدولة البريطانية خاصة ، وكيفية تحرره منها وقيام منظماته الديمقراطية على الأساس الذي قامت عليه .
- عبد العزيز نوار : **تاريخ العرب المعاصر – مصر والعراق–** ؛ يتعرض الكتاب لتاريخ العراق منذ خضوعه للحكم العثماني والتوسع المصري في الشام وأثر ذلك عليه مرورا بمحاولة مدحت باشا إصلاح العراق ، كما يتعرض هذا الباب لتاريخ الصراع الدولي على خطوط المواصلات العالمية عبر العراق وأوضاع العراق في ظل الاحتلال البريطاني وثورة العشرين ثم الملكية والحكومات الوطنية تحت الانتداب البريطاني حتى انهيار النظام القديم بين عامي 1945– 1958 وقيام الحكم الجمهوري .

هذه بعض المصادر والمراجع المهمة التي اعتمدت عليها في سبيل الوصول إلى حقائق تاريخية علمية صحيحة.

صعوبات الدراسة:

أما عن صعوبات الدراسة التي لا يخلو منها أي بحث أكاديمي ، فقد تمثلت في نقص المراجع الأجنبية التي تخدم الموضوع بالإضافة إلى وجود شح في المعلومات حول المعاهدة البريطانية العراقية لسنة 1927 و سنة 1930 .

الفصل الأول

الأطماع البريطانية في العراق حتى 1914

I. العراق الجغرافيا و السكان

II. لمحة عن تاريخ العراق قبل الاحتلال البريطاني

III. جذور الأطماع البريطانية في العراق فبل الاحتلال

I. العراق الجغرافية و السكان :

1/ أصل التسمية:

لقد اختلفت الآراء بشأن كلمة العراق و معناها ، غير أنه يمكن القول بأن هذه الآراء لا تحرج عن ثلاثة اتجاهات:[1]

- **الاتجاه الأول** : يرى أن كلمة العراق عربية الأصل و معناها الشاطئ فالبلاد القريبة من البحر هي عراق[2] ، حيث ورد في معجم البلدان لياقوت الحموي الرومي ما يلي: " **و قال قطرب إنما سمي العراق عراقا لأنه دنا من البحر و فيه سباغ و شجر...**" في حين يذهب البعض إلى أن العراق شاطئ البحر و سمي العراق عراقا لأنه على شاطئ دجلة و الفرات مدا حتى يصل بالبحر على طولهو أهل الحجاز يسمون ما كان قريبا من البحر عراقا.[3]
- **الاتجاه الثاني** : فيرى أن كلمة عراق ترجع في أصلها إلى لغة قديمة ، إما أن تكون سومرية أو من قوم آخرين غير السومريين ، فهي مشتقة من كلمة أوروك أو اونوك التي تعني المستوطن ، و هذه التسمية سميت بها المدينة السومرية المشهورة الوركاء ، كما دخلت الكلمة نفسها في تركيب اسماء عدة مدن مشهورة اخرى مثل مدينة أور.
- **الاتجاه الثالث :**يذهب الى أن أصل هذه الكلمة أجنبي و تعني إيراء بمعنى الساحل و قد عربت إلى ايراق ثم عراق ، و شبيهة بهذا ما ذهب إليه الباحث الآثاري هرتسفلد

---

(1) محمد عمر مولود : الفدرالية و امكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط 1 ، 2009 ، ص 276 .

(2) تقي الدباغ : حضارة العراق . تأليف نخبة من الباحثين . ج1 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 – ص 13.

(3) عبد الرزاق الحسيني : العراق قديما و حديثا ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ط 3، 1958 ، ص 6.

من أن عراق معرب من ايراك التي تعني البلاد السفلى[1] أو الجنوب و كانت انحاء واسط إلى خليج البصرة تابعة إلى هذا القسم من ديار الدولة الساسانية.[2]

2/ الخصائص الجغرافية:

بالنسبة للموقع و الحدود : تقع العراق في منطقة الشرق الأوسط في القسم الغربي من قارة آسيا، و يحدها كل من تركيا من الشمال و إيران من الشرق و المملكة العربية السعودية و الكويت من الجنوب و الأردن و سوريا و كذلك المملكة العربية السعودية من الغرب و بغداد عاصمة العراق و أكبر مدنه[3] (ينظر الملحق رقم1 ، ص 73)

تبلغ حدود الدولة الكلية 3454 كلم ، منها 1458 كلم مع ايران و 495 كلم مع المملكة العربية السعودية و 134 كلم مع الأردن و 240 كلم مع الكويت و 605 كلم مع سوريا و 331 كلم مع تركيا[4] ، أما المساحة الكلية تقدر ب، 438317 كلم2 و يقدر طول الشريط الساحلي بـ :58كلم[5] .

3- الخصائص الطبيعية :

التضاريس : ينقسم العراق إلي أربعة أشكال تضاريسية كبرى هي السهول و الأنهار و الجبال و الصحراء ، بالنسبة للسهول فتتميز بالاتساع و مستنقعاته في الجنوب الشرقي ، و تتألف أرض العراق من منطقة وسطى منبسطة تعرف باسم الجزيرة في الشمال بينما تعرف

---

(1) تقي الدباغ :المرجع السابق ، ص ص 13، 14.

(**2**)خالد عبد المنعم الهادي: موسوعة العراق الحديث ، مج1، الدار العربية للموسوعات ، بغداد ، (د . ت) ص 61.

(3)محمد موسي محمود : موسوعة الوطن العربي ، دار دجلة ، عمان ، 2007 ، ص 167.

(4) الموسوعة العربية العالمية : مج 4 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، الرياض , ط2 , 1999 . ص 155.

(5) نبيل موسي الجبالي : جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2012 ص 102.

باسم سواد العراق في الجنوب و يخترق هذه المنطقة نهري دجلة و الفرات لكن هذه الأرض المستوية ترتفع تدريجيا باتجاه الغرب نحو بادية الشام كما ترتفع باتجاه الجنوب الغربي نحو هضبة نجد[1].

الأنهار: يعد نهر الفرات و دجلة أساس الموارد المائية السطحية في العراق و مجموع ما يصل إلى القطر من المياه السطحية هو 64.2 مليار م3 ، تتوزع على حوض نهر دجلة بمقدار 35.9 مليار م^3 ، و على حوض نهر الفرات بمقدار 30 مليار م3 و نهر شط العرب بمقدار 18.3م^3[2] و يبلغ طول مجرى نهر الفرات 2700 كلم، و ينبع من الهضبة الأرمينية في تركيا[3] و يجري في أراضيها لمسافة 340 كلم ثم يدخل أراضي سوريا و بعدها يدخل أراضي العراق عند بلدة البوكمال[4] ، أما نهر دجلة فيبلغ طوله من منبعه إلى مصبه 1718 كلم منها 1418 كلم من طول مجراه يوجد داخل الأراضي العراقية[5]و ينبع من تركيا تركيا و يدخل أراضي العراق عند بلدة فشخابور ، و يصب فيه عدد كبير من الروافد التي تستمد مياهها من أراضي تركيا و إيران و العراق ، أهمها الخابور ، الزاب الكبير ، الزاب الصغير و الشط الأصم ، أنيطم و ديالي.[6]

---

(1) الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق ، ص 163.

(2) صباح محمود محمد: السياسات المائية في الشرق الأوسط ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان ، ط1 ، 2012 ، ص 102 .

(3) سعد الدين مدلل :مصادر المياه في الوطن العربي ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ط1 ، 2006 ، ص 54.

(4)الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق ، ص 164.

(5) عبد الفتاح لطفي عبد الله : جغرافية الوطن العربي ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص 114,

(6)الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق ، ص 168.

و فيما يخص الجبال : فأهمها زاغروس ، كردستان ، سنجار و أعلى قمة هي قمة تيجان.[1]

أما الصحراء : تقع غرب العراق و تحتل حوالي ½ مساحة القطر أي 198000 كلم^{2}ويتراوح ارتفاعها بين (100–1000)م .[2]

المناخ : يختلف المناخ من منطقة إلى أخرى ، فالمنطقة الغربية و الجنوبية الغربية مناخها صحراوي قاري شديد الحرارة صيفا و بارد قليل الأمطار شتاء و المناطق الوسطى و الجنوبية ذات مناخ حار صيفا معتدل الحرارة شتاء و أمطاره أكثر غزارة من سابقتها. اما المناطق الشمالية فمعتدلة الحرارة صيفا و غزيرة الأمطار شتاء مع تساقط الثلوج فوق المرتفعات و أحيانا تسقط الأمطار في فصل الصيف.[3]

4- الخصائص الاقتصادية والبشرية :

الزراعة : أهم المنتجات هي البذور و الحبوب و التمور و الخضروات و الفاكهة و تتركز المناطق الزراعية حول نهري دجلة و الفرات و فروعها المنتشرة في البلاد.

الصناعة : تتنوع الصناعات في العراق و تتسم بالجودة رغم قدم المصانع و الماكنات و من هذه الصناعات صناعة المواد الانشائية و البتروكيمياويات و التبغ و الجلود و توجد خطط قيد الدراسة حاليا لدعم الصناعة المحلية.[4]

---

(1) نبيل موسى الجبالي ، المرجع السابق ، ص 102.

(2) المرجع نفسه ، ص 105.

(3)محمد موسى محمود: ، المرجع السابق ، ص 168.

(4)ابراهيم الفاعوري : جغرافية الوطن العربي، دار العلمة للنشر و التوزيع، عمان ، 2010، ص 134.

التجارة : الدينار العراقي 1000 فلس[1] ، يشكل النفط معظم صادرات العراق قبل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في أوت 1990 و قد بلغت قيمة الصادرات العراقية 10.4 بليون دولار عام 1990 و كانت تتكون أساسا من المعدات شاملة النفط الخام و المنتجات النفطية المكررة و الأسمدة و الكبريت إلى جانب التمور و الجلود الخام و الصوف و القطن، أما الواردات العراقية فقد بلغت قيمتها 6،6 بليون دولار عام 1990 و كانت تتكون اساسا من المعدات و قد بلغت قيمتها 2،5 بليون دولار و الدواجن المجمدة و اللحوم و الأسماك و البضائع المصنعة مثل السيارات و السكر و الشاي و غيرها.[2]

السكان : يقدر عدد سكان العراق بـ 1985 ، 26،33 نسمة و الكثافة السكانية 56 نسمة / كلم2 و نسبة عدد سكان المدن 76 % أما الأرياف 24 %

اللغة: اللغة الرسمية هي اللغة العربية أما المناطق الكردية تعتبر اللغة الكردية هي الرسمية[3]، بالإضافة إلى وجود لغات كاللغة التركمانية و الأرمنية و السريانية و الآشورية و الكلدانية و المندائية بالإضافة إلى اليهودية العراقية . كذلك تعدد اللهجات العربية باختلاف المحافظات العراقية أشهرها اللهجة البصراوية و الانبارية و البغدادية و المصلاوية .

الديانة : العراق ذي غالبية مسلمة حوالي 97 % من السكان ، الشيعة (60 % – 65 %) السنة (40 % – 35%) و يشكل المسيحيون و الصابئة و

---

(1) محمد موسي محمود ، المرجع السابق ، ص 168.

(2)الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق ، ص 168.

(3)نبيل موسى الجبالي ، المرجع السابق ، ص 101.

اليزيديينحوالي 3 % و يذكر أن اليهود في العراق كانوا يشكلون ما يزيد على 25 % من السكان بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

II. لمحة عن تاريخ العراق قبل الاحتلال البريطاني:

نشأت في العراق حضارات و مدنيات قديمة ترجع إلى الألف الثالث ق.م ، و تعاقبت على أرضه عدة امبراطوريات[2] بابلية و آشورية و كلدانية[3] و عند ضعف الكلدانيين احتل الفرس العراق عام 539 ق.م. و ظل الفرس يحكمونه مدة ألف سنة حتى الفتح الاسلامي عام 14 ه[4] . لكنه في عهد الخليفة العباسي المعتصم الذي شهد دخول المغول في 1258 م تعرضت بغداد للهدم و السلب و أهلها للقتل[5] بعدها تداولت عليه لقرون عدة حكومات : المغولية ، الايلخائية ، الجلائرية و القرة قونيلو ، و الأققونيلو[6] إلى أن سيطرت الأسرة الصفوية على مقاليد الأمور في العراق سنة 1508 م.

---

(1)ابراهيم الفاعوري ، المرجع السابق ، صص 130،131.

(2)اسماعيل احمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1، 2000 ، ص 197.

(3)سفيان الصفدي : الموسوعة التاريخية لدول العالم و قادتها ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان، 2005 ، ص52.

(4)اسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 197.

(5)ابراهيم الفاعوري : تاريخ الوطن العربي ، دار العلم للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 110.

(6)اسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 108.

استمر الصفويون يحكمون بغداد حتى أخرجهم العثمانيون منها [1] و الذين بعد أن أخضعوا بلاد الشام و مصر تطلعوا إلى إخضاع العراق وبسطوا سلطتهم على المشرق العربي و ليوقفوا بذلك محاولات الصفويين للتوسع غربا[2] و كان لهم ذلك عقب انتصارهم عليهم في معركة جال ديران[3] في 1514م فقد ضم السلطان سليم الأول المناطق الشمالية منه و هي كردستان و ديار بكر و الموصل.

أما العراق الجنوبي و الأوسط فقد ظل تحت السيطرة الصفوية حتى عهد السلطان سليمان القانوني[4] الذي كان يواجه ضغطا من قبل حاشيته و مستشاريه يحثونه على انقاذ بغداد من أيدي الصفويين ففي عام 1524 م توفي الشاه اسماعيل و خلفه على العرش ابنه الأكبر طهماسب و قد أرسل السلطان سليمان يهنئ الشاه الجديد ولكنه استعمل عبارات الوعيد في رسائله الاخيرة . و في 1534 قاد السلطان سليمان حملة عسكرية بنفسه و اتجه بها إلى العراق و خلال هذه الحملة قضى على أمراء الحدود المؤيدين للصفويين و أقام 04 أشهر ببغداد رتب خلالها الادارة الداخلية و قدم له حاكم البصرة مفتاح المدينة رمزا للولاء و الخضوع و أصبح العراق بشماله و جنوبه خاضعا للدولة العثمانية.[5]

---

(1) ابراهيم الفاعوري ، المرجع السابق ، ص 110.

(2) اسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1،1997، ص54.

(3) وقعت معركة جال ديران بين جيوش السلطان سليم الأول و الشاه اسماعيل و عرفت باسم جال ديران نسبة إلى الموضع الذي حدثت فيه على مقربة من تبريز و انتصر فيها الجيش العثماني (ينظر: علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج1، مطبعة، أمير، قم ، ط1، 1991 ، ص 47.)

(4) الغالي غربي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي (1288-1916) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ، الجزائر، 2007 ، ص ص 65،66.

(5) علي الوردي ، المرجع السابق ، ص ص 52،53.

قسمت العراق في عهد السلطان سليمان إلى أربع ولايات ؛ بغداد و فيها ثمانية عشر صنجق ، الموصل و فيها ستة صناجف، البصرة بدون صناجق، و شهر الزور و فيها عدد من الصناجق بلغت احيانا العشرين بما فيها القلاع .[1]

لكن الخطر الصفوي مازال قائما ففي عهد الشاه عباس وقعت بغداد تحت النفوذ الصفوي فأرسل مراد الرابع[2] عدة حملات متتالية لاسترجاع المدينة باءت كلها بالفشل حتى خرج بنفسه على رأس الجيش للعراق إذ ضرب الحصار على بغداد لأكثر من شهر و كان ذلك في 1638 م[3] ثم أقام بها السلطان مدة جدد عمارتها و أصلح ما تهدم من سورها و عين لها وزيرا ثم عاد إلى دار السلطنة[4] و بعدها أصبح العراق تحت الحكم العثماني إلى غاية الحرب العالمية الأولى[5] يذكر أن العراق خضع للحكم المملوكي الذي بدأ عهده منذ منتصف القرن 12 هـ ، الذي لم يفلح في بسط نفوذه بقوة على البلاد كلها و انما تحكموا فقط في المدن الكبرى، مع أن الغالبية العظمى من التشكيل البشري كان قبائل متصارعة فيما بينها أو ثائرة ضد حكومة المماليك حتى أن تاريخهم كان عبارة عن سلسلة متواصلة من صراع بينهم و بين القبائل العربية أو الكردية أو صراعات بين الأكراد بعضهم مع البعض أو بين العشائر نفسها و العشائر الكردية و نتج عن هذا كله تدهور اقتصاد العراق في الوقت

---

(1)الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 66.

(2)هشام سوادي هاشم : تاريخ العرب الحديث(1516-1518)، دار الفكر، عمان، ط1 ، 2010، ص 35.

(3)ولد سنة 1020 و تم تنصيبه يوم الأحد الرابع من ذي القعدة سنة 1032 م و مدة سلطته 17 سنة (ينظر: ابراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ،1988 ، ص 126.)

(4)اسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ،الرياض ، ط2، 1998، ص 108.

(5) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي (1516-1922) ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، 2009، ص 94.

الذي كان فيه نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج العربي و في العراق يتصاعد سنة بعد سنة اخرى على حساب اقتصاديات و تجارة المنطقة .[1]

III. جذور الأطماع البريطانية في العراق:

أولت الدول الأوروبية و خاصة بريطانيا اهتماما كبيرا بمنطقة الخليج العربي بصورة عامة و العراق بصورة خاصة و يعود تاريخ ذلك الاهتمام إلى أواخر القرن 16 و بدايات القرن 17 [2] و قد دخلت في صراع كبير ضد القوى الأوروبية المتنافسة الأخرى

---

(1)اسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر: تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر (987هـ-1400 هـ /1492م-1980م) . الجناح الآسيوي . ج1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1995، ص 182.

(2) إيناس حمزة الجيلاوي : "الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال و الانتداب(1914-1932)" **مجلة كلية التربية الاساسية** ، العدد 7 ، منشورات جامعة بابل ، العراق ، 2012 ، ص 439 .

كالبرتغاليين و الهولنديين و البلجيكيين و الفرنسيين فضلا عن القوى الإقليمية في المنطقة و على رأسها كل من العثمانيين و الفرس .[1]

يمكن تتبع المصالح البريطانية في العراق من خلال شركتين تجاريتين و هما **شركةالشرق الأدنى** و شركة **الهند الشرقية البريطانية** و قد تأسست الأولى في جوان 1580 و ظلت قائمة حتى سنة 1825 حيث كانت علاقتها بالعراق منذ البداية تكمن في كونه همزة وصل بين حلب حيث يوجد مقرها و بين مناطق انتاج الحرير الخام في بلاد فارس، و منذ القرن 18 تطورت علاقات الشركة مع مدن العراق الرئيسية و لاسيما في تجارة الأقمشة و المنسوجات الصوفية مثل بغداد و الموصل و البصرة و بحلول منتصف ذلك القرن اصبحت شركـة المشـرق منافسا لشركة الهند الشرقيـة البريطانية ، أيضا في البصـرة . [2]

أما شركة الهند الشرقية البريطانية فقد تأسست في 1599 و في 31 ديسمبر 1600 منحت الملكة إليزبيث هذه الشركة امتياز حرية التجارة في الهند الشرقية و افريقيا و آسيا.[3]

أخذت الشركة على عاتقها مهمة ترسيخ السيطرة البريطانية في الهند و ما جاورها و الخليج العربي و بلاد فارس حيث أوجدت قنوات اقتصادية و تجارية جديدة للنفوذ البريطاني

---

(1) سيار الجميل : تكوين العرب الحديث ، دار الشروق ، عمان ، 1997، ص 487.

(2) صالح خضر محمد : الدبلوماسية البريطانية في العراق – دراسة تاريخية (1831–1914) . دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2008، ص ص 15 ،16 .

(3) يوسف رزق الله غنيمة : تجارة العراق قديما و حديثا –بحث تاريخي اقتصادي–. مطبعة العراق ، بغداد ، ط1، 1922 ، ص 62 .

في المنطقة[1]، كما نجحت في انشاء مقر تجاري دائم لها في البصرة سنة 1723 يشرف عليها مقيم تابع لوكيل الشركة في بندر عباس.

استطاعت حكومة بريطانيا في بومباي أن تنشئ لها قنصلية في البصرة عام 1764[2] حيث تلقى البريطانيون المساعدة من الولاة المماليك[3] كما أن عدد من رجال شركة الهند الشرقية كانوا يقومون بجولات سياحية من مناطق مختلفة من شمال العراق[4].

ان أول عملية مسح مهمة لانهار العراق بدأت على يد الملازم فرانسيس ردن جزني الذي انتهى في تقريره إلى السفير البريطاني في اسطمبول ستراتفوردكاننك و المسؤلين البريطانيين في لندن إلى ضرورة الاسراع في الحصول على حق استخدام البواخر البريطانية في الفرات و تم اصدار قرار من طرف مجلس العموم البريطاني عام 1834 بإرسال بعثة مؤلفة من باخرتين نهريتين لاختبار مدى صلاحية نهر الفرات للملاحة التجارية و أطلق على الأولى اسم **الفرات** و الثانية **دجلة** و هي التي غرقت في بداية الرحلة و واجهت الباخرة الفرات في رحلتها مقاومة من بعض العشائر العربية على حافتي النهر[5]

بعد اكتشاف النفط في ولايتي الموصل و بغداد نشطت القوى الاستعمارية و لا سيما بريطانيا للحصول على الامتيازات اللازمة من الدولة العثمانية تعطيها حق التنقيب عن

---

(1) عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي: " السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف و النتائج –1600–1793" **مجلة مداد الآدب** ، العدد 4 ، (د.ت) ، ص 439.

(2) ياسين طه ظاهر : دار الاعتماد البريطانية و تكوين الحكم الوطني في العراق (1920–1932) ، مطبعة بغداد ، بغداد ، 2011 ، ص8.

(3) فلاح محمود خضر البياتي ، عبد الكريم حسن عبده : " سياسة الاحتلال البريطاني في العراق في منطقةالفرات الأوسط 1917–1920" ، **مجلة كلية التربية الأساسية** ، العدد6، جامعة بابل، ، 2012، ص 418.

(4)عبد ربه سكران ابراهيم : " الأطماع الأجنبية في شمال العراق من معاهدة أرضوم 1823 إلى الحرب_العالميةالأولى" ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية** ، مج19 ، العدد 7، جامعة تكريت ، 2007 ، ص 378.

(5)نمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث و المعاصر، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان ، ط1، 2010، ص 110.

النفط، و تم تأسيس البنك الأهلي العثماني عام 1910 برأسمال بريطاني لدعم المشاريع البريطانية و منها النفطية في الدولة العثمانية.[1]

و إلى جانب طرق المواصلات النهرية اهتمت بريطانيا بإنشاء خطوط برقية تربطها بالهند عن طريق العراق و الخليج و الخليج العربي و في نهاية القرن 18 أنشأت شركة الهند الشرقية خطوطا بريدية منتظمة من العراق و كان البريد ينقل على ظهر السفن البحرية من بومباي إلى البصرة ثم إلى بغداد فحلب .[2]

الفصل الثاني

(1) المرجع نفسه ، ص 110.

(2)نمير طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 111.

العراق خلال الحرب العالمية الأولى حتى تأسيس الحكم الملكي (1914-1921)

I. العراق خلال الحرب العالمية الأولى حتى قرار الانتداب 1914-1920

1- الاحتلال البريطاني للعراق خلال (الحرب العالمية الأولى 1914)

2- الادارة البريطانية و المقاومة الشعبية للاحتلال

3- إعلان الانتداب البريطاني على العراق 1920

II. الحركة الوطنية و تأسيس الحكم الملكي في العراق 1921

1- اندلاع ثورة العشرين 1920

2- تأسيس الحكم الملكي في العراق 1921

IV. العراق خلال الحرب العالمية الأولى حتى قرار الانتداب 1914-1920

1- الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914 :

بعد اعلان الحرب العالمية الأولى و انحياز الدولة العثمانية للحلفاء قامت القوات البريطانية بالتحرك من الهند إلى الخليج العربي بقيادة أمير اللواء ديلامين و لذلك سميت هذه الحملة بالحملة (D). نسبة الى امير اللواء . التي واصلت احتلال الحاميات العثمانية المتواجدة على جانبي شط العرب بعد احتلالها للفاوفي 14 نوفمبر 1914[1].

كان الاحتلال البريطاني للبصرة في نوفمبر من نفس السنة حيث وصلت السفن البريطانية بعد ان اجتازت بسهولة الحواجز التي وضعها العثمانيون لسد شط العرب، و في اليوم الموالي بدأت طلائع القوات البرية البريطانية بالوصول[2] و دخلت الحملة مدينة البصرة رسميا في اليوم الموالي بقيادة الجنرال باريت .[3]

تسلم السير : جون نكسن في 09 أفريل 1915 قيادة القوات البريطانية في العراق و قد خاض واحدة من المعارك المهمة ضد العثمانيين و القبائل العراقية المساندة لهم في الشعيبة استمرت من 12 الى 14افريل1915 انتهت باندحار العثمانيين و انسحاب قواتهم باتجاه الشمال و قد أزال انتصار البريطانيينعلى العثمانيين في موقعه الشعيبة خطر العثمانيين على القوات البريطانية المتواجدة في مدينة البصرة و فتح أمامها المجال للتقدم باتجاه الشمال.

و على هذا الأساس انقسمت القوات البريطانية إلى محورين:

---

(1)إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 196.

(2)فراس البيطار: الموسوعة السياسية و العسكرية ، ج1، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2013، ص 1300.

(3)محمد طاهر العمري الموصلي: تاريخ مقدرات العراق السياسية ، مج1، مطبعة العصرية ، بغداد ، 1925، ص ص 91،92.

المحور الأول : سار باتجاه نهر دجلة و واصل احتلاله للمدن العراقية إذا احتل القرنة في 09 ديسمبر 1915، كما احتل العمارة في 03 ماي 1915 [(1)].

المحور الثاني : واصل زحفه باتجاه نهر الفرات و احتل مدينة الناصرية في 24 جوان 1915 ، بعد مقاومة عنيفة من قبل القوات العثمانية التي انسحبت باتجاه مدينة الكوت و اتخذت لها مواقع دفاعية فيها.

يبدو أن الانتصارات التي حققتها القوات البريطانية قد شجعتها في احتلال بقية المدن العراقية بأقصى سرعة ممكنة و بخاصة مدينة بغداد ، فقد تمكنت القوات البريطانية من دحر القوات العثمانية في منطقة السن (سنيات) تراجع بعدها العثمانيون إلى سلمان باك جنوب بغداد و قد حاولت من جديد مهاجمة القوات العثمانية هناك و تمكنت من إحراز بعض الانتصارات عليها بل كاد الانتصار يحالفها لولا وصول القوة العثمانية الجديدة بقيادة خليل باشا الذي تمكن من دحرها [(2)] لذلك تعتبر واقعة سلمان باك من أشهر الوقائع المشرفة للدولة العثمانية ففي هذه المعركة تم تحطيم الجيش البريطاني الذي اصبح كبير مما جعلهم يتحصنون في الكوت[(3)].

طوقت القوات العثمانية القوات البريطانية في الكوت و قطعت عنها الامدادات كما واصلت مدفعيتها قصف المدينة و القوات البريطانية المتواجدة فيها و بعد حصار استمر من 3 ديسمبر 1915 الى 29 أفريل 1916 [(4)] استسلمت الحامية البريطانية البالغ عددها 481

---

(1) إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 196.

(2) ايناس حمزة الجيلاوي ، ص 196.

(3) عباس العزاوي : موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين – العهد العثماني الأخير (1298هـ–1872م) (1335هـ–1917م)،مج8 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2004 ، ص332 .

(4) إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 197.

ضابطا و 13 ألف و 300 من المراتب بعد ان دمرت اسلحتها و معدتها[1] و قد تم اسرهم و ارسالهم مع قائدهم طوزند إلى الأناضول[2].(ينظر الملحق رقم 2 ص 74)

استأنف البريطانيون هجومهم في 09 جانفي 1917 و احتلوا الكوت و أخذوا يطاردون القوات العثمانية نحو الشمال ، و بعد عدة معارك احتل الجنرال ستانلي مود بغداد في 11 مارس 1917[3]، و في 19 مارس اصدر بيانه الشهير الذي جاء في بعض منه قوله" **إننا جئنا لسنا قاهرين أو أعداء بل محررين**"[4] .

واصل بعد ذلك البريطانيون احتلال باقي المدن العراقية فقد تمكنوا من احتلال خانقين في عام 1917 و كذلك الرمادي في سبتمبر من العام نفسه و واصلوا تقدمهم باتجاه الشمال[5] و في 30 أكتوبر 1918 وقعت معاهدة مودروس التي حققت بريطانيا من خلالها ما عجزت عن تحقيقه في ساحات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى[6] ، و كانت قواتها على مشارف مدينة الموصل و رغم اعلان الهدنة الا انها لم تلتزم ببنودها حيث واصلت احتلال باقي المدن العراقية و تمكنت من احتلال مدينة الموصل في 10 جانفي 1918 و بذلك أصبح العراق خاضعا لسيطرتها بعد أن كان خاضعا للحكم العثماني.[7]

2-الادارة البريطانية و المقاومة الشعبية للاحتلال:

---

(1) فراس البيطار : الموسوعة السياسية و العسكرية ، ج4 ، المرجع السابق ، ص 1306.

(2) إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 197.

(**3**) ايناس حمزة الجيلاوي ، ص 196.

(4)مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ العربي المعاصر و الحديث ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ،2004 ، ص ص 28، 29 .

(5)إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 197 .

(6) خالد السبول : الهاشميون من حكم الامارة العثمانية إلى تأسيس الممالك العربية ، دار الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان عمان ، ط1 ، 2011 ، ص69 .

(7) إيناس حمزة الجيلاوي ، المرجع السابق ، ص 197.

استحدث البريطانيون نظاما قضائيا و قانونيا يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية بصورة جذرية و شاملة في الشؤون المدنية و التجارية و تشكيل المحاكم[1] ، كما كانت الادارة البريطانية في العراق تقوم على الأسس التالية:

- تأمين حاجياتها بالاستيلاء على بعض الأراضي و الممتلكات ، و تشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي البريطاني.
- التخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية.
- محاولة التقرب من العشائر لضمان ولائها .
- العمل على إيجاد نظام اداري تكون المشاركة العراقية فيه في الوظائف الثانوية.
- وضع نظام قضائي جديد يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية و التجارية والعقابية.

كما أنها عاملت السكان بشدة و اعتبرت حاجاتهم شيئا ثانويا إذا ما قورنت بحاجات قواتها ، كما فرضت القيود على الحريات[2].

إن البريطانيين واجهوا في بداية الاحتلال الرفض حيث أن غالبية الذين استثارتهم بريطانيا ضد العثمانيين هم من المسلمين ، و رغم الدعاية البريطانية التي لم تحصل على قبول العراقيين للامر الواقع [3] .

---

(1) سهيل حسين الفتلاوي : تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي – دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر– دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2002 ، ص367 .

(2) جعفر عباس حميدي : تاريخ العراق المعاصر (1914 ، 1968) دار و مكتبة عدنان للطباعة و النشر و التوزيع ، بغداد ، ط1 ، 2015 ، ص 22، 23.

(3) عماد محمد ذياب الحفيظ : الصراع الطائفي و تأثيره على البيئة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2006 ، ص38.

بدأت حركة المقاومة في العراق في 09 نوفمبر 1914 عندما كانت البصرة مهددة بخطر الغزو البريطاني، فقد وصلت برقية من البصرة إلى علماء الدين في العتبات المقدسة، و مختلف المدن العراقية جاء فيها ما نصه : "**ثغر البصرة الكفار محيطون به ، الجميع تحت السلاح ، نخشى على باقي بلاد الاسلام ، ساعدونا بأمر العشائربالدفاع**"[1] و هذا ما يدل على مدى تأثير علماء الدين المسلمين على تحريك السكان[2] عمدت الإدارة البريطانية إلى إجراء استفتاء لتزيف إرادة الشعب العراقي و كان ذلك في 30 نوفمبر 1918 لمعرفة رأي العراقيين في الأمور التالية:

1-هل يفضلون دولة عربية واحدة تقوم بإرشاد بريطانيا و تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج العربي؟

2-في هذه الحالة هل يرون أن عاهلا عربيا اسميا يجب أن ينصب على رأس هذه الدولة؟

3-و إذا كان الأمر كذلك من الذي يفضلون تنصيبه للدولة[3]؟

لم يجر الاستفتاء كما كان يتوقعه الانجليز سيما في المدن المقدسة لدى الشيعة؛ النجف و كربلاء و الكاظمية[4] ، أما في المدن الأخرى فقد سار بشكل طبيعي كما أجمع الوجهاء و الرؤساء في المدن كلها على المطالبة بالحكم البريطاني المباشر ، و منهم من طلب أن

---

(1) على الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – من عام 1914 إلى 1918 – ج4 ، مطبعة أمير، قم ، ط1 ، 1974 ، ص 127.

(2) إياد طارق خضير العلواني : "علماء الدين المسلمين و موقفهم من الاحتلال البريطاني للعراق 1914- 1912" ، **مجلة دراسات في التاريخ و الآثار** ، العدد 50 ، كلية الآدب ، جامعة بغداد ، العراق ، 2015 ، ص 799 .

(3) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 25.

(4) عبد الله النفيسي : دور الشيعة في تطوير العراق الحديث ، مكتبة آفاق ، الكويت ، ط1، 2011، ص 151.

يكون كوكس حاكما عليهم و ليس هذا بالأمر الغريب بالنظر إلى ما إعتاد عليه الوجهاء و الرؤساء من موافقة السلطة على كل ما تريده منهم[1].يمكن القول أن الاستفتاء كان حافزا لنشوء ما نسميه بـ: الحركة الوطنية و هي الحركة التي تبناها المعارضون للحكم البريطاني و اتخذوا فكرة الاستقلال شعارا لهم[2].فتاس بعض الجمعيات الوطنية التي أخذت على عاتقها مقاومة الاحتلال و كانت أولى تلك الجمعيات " **جمعية العهد العراقي**" التي تأسست في 1919 و تضمن منهاجها العمل لتحقيق الأهداف التالية:

1-استقلال العراق تاما ضمت الوحدة العربية و داخل حدود الطبيعة .

2-طلب المساعدة الفنية و الاقتصادية من بريطانيا على أن تكون هذه المساعدة بالثمن و لا تمس استقلال العراق التام.

3-النهوض بالشعب العراقي ليباري أرقى الأمم الغربية.

4-السعي لخير الأمة العربية عام .

أعلنت جمعية العهد عن رغبتها بإقامة دولة ملكية دستورية يتقلد فيها العرش أحد أبناء الشريف حسين[3]، كما أعلنت سعيها لتحقيق اتحاد الأقطار العربية تحت عرشه و اتباع الوسائل السلمية و المفاوضات لتحقيق هذه الأهداف.

---

(1) على الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – حول ثورة العشرين– ج5 ، مطبعة أمير ، قم ، إيران، ط1 ،1977 ، ص 86.

(2)علي الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج5 ، المرجع السابق ، ص 92 .

(3) هو الحسن بن على بن محمد بن عبد المعين ابن عون ، من أحفاد بني أمير بن بركات الحسين الهاشمي ، أول من نادى من الحجاز باستقلال العرب من الدولة العثمانية ، و آخر من دعم مكة من الأشراف الهاشميين ، ولد في الأستانة 1894 م و كان أبوه منفيا بها ، انتقل معه إلى مكة ، و عمره 03 سنوات ، قاد الثورة العربية الكبرى في 1916 وافته المنية سنة 1931 م و دفن في القدس (ينظر: عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ ، دينية ، أدبية ، سياسية، علمية، فلسفية ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2010 ، ص ص 165 ، 166 .)

أما الجمعية الثانية فهي جمعية " **حرس الاستقلال** " التي تأسست في بغداد في نهاية شهر فيفري 1919[1] و قد انتخبت هيئة إدارتها من طرف جلال بابان و شكر محمود ، و ناجي شوكت السيد محمد الصدر ، عارف حكمت ، و علي يازركان محي الدين السهر وردي، محمود رامز ، بهجت زينل ، محمد جعفر أبو التمن[2]، و تضمنت برنامجها أمورا متعددة منها:

1-استقلال العراق استقلالا تاما.

2-تشكيل مملكة عراقية يسند فيها العرش إلى أحد أنجال الملك حسين على أن يكون ملكيا دستوريا ديمقراطيا.

3-العمل على ضم المملكة العراقية إلى لواء الوحدة العربية.

4-توحيد كلمة العراقيين ، و بذل أقصى الجهود للقضاء على كل بواعث الافتراق في الدين و المذهب.

قامت جمعية حرس الاستقلال بنشاط واسع بين مختلف اوساط المواطنين مما جعلها تتمتع بمركز قوي كما انضمت اليها منظمة سرية تدعى "**جمعية الشبيبة العربية** " ، كما نجحت في تاسيس خلايا عديدة لها في بغداد و الشامية و النجف و الحلة و بعقوبة و غيرها من مدن العراق [3].

(**1**) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص ص 26 ،27 ,

(**2**) زهير عبد الجبار الدوري :الفكر و السياسة لدى الجمعيات و المنتديات الاحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، الاوائل للنشر و التوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2005 .

(**3**) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 27 .

لكن سرعان ما بدا الخلاف و التنازع بين التنظيمين ؛ حيث ذهب البعض الى القول ان النزاع بينهما كان مبعثه بعض القضايا الشخصية ، و البعض الاخر يرى ان سبب النزاع فقرة وردت في منهاج حزب العهد تنص على قبول مساعدة بريطانيا الفنية و الاقتصادية للحصول على استقلال العراق و قد اعترض حزب الحرس على هذه الفقرة ، و في المقابل كان العهديون يتهمون الحرسيين بانهم من عملاء الاتراك ، بينما كان الحرسيون يتهمون العهديين بانهم عملاء الاتراك ، بينما كان الحرسيون يتهمون العهديين بانهم عملاء البريطانيين كما فشلت كل محاولات الصلح بين الحزبين و انتهى الامر بكليهما الى الحل .[1]

لقيت الحركة الوطنية المقاومة من سلطات الاحتلال التي عمدت الى الشدة و العنف للوقوف بوجه الانتفاضات الشعبية التي شملت مناطق العراق المختلفة خلال الفترة بين عامي 1918 – 1920 ، فقد انتفضت السليمانية و تلعفر و اربيل و المنتفك ، و سرعان ما تحولت هذه الانتفاضات الى ثورة شاملة .[2]

3- إعلان الانتداب[3] البريطاني على العراق 1920:

---

(1) علي الوردي ، المرجع السابق ، ص 95 .

(**2**) جعفر عباس حميدي : المرجع السابق ، ص 28 .

(1) الانتداب كما ورد معناه في معجم الرائد : هو أن تحتل إحدى الدول الكبرى أرض بلد من البلدان و تبسط عليها سلطانها ، أما في معجم المتقن : فيعرفه بأنه تعيين مندوب ليحل محل الأصيل ، احتلال دولة ارض دولة أخرى أو بلد من البلدان لإدارتها أو إدارته بتفويض من هيئة الأمم المتحدة ،انتدب (انتدابا) عين مندوبا يحل محله ،أوكل إلى شخص مهمة القيام بعمل معين (ينظر: جبران مسعود : الرائد معجم لغوي عصري ، مج1، دار العلم للملابين ، بيروت ، ط 3، 1978 ، ص 247) أيضا : (جميل أبو نصري و أخرون : المتقن – المعجم العربي المصور– دار الراتب الجامعية ، 2006، ص74.)

ما اندلعت الحرب العالمية الأولى حتى أخذ الانجليز يفكرون في الفوائد الجمة التي يجنونها من ضم العرب إلى صفهم ، كما أن العرب قرروا إضرام نار الثورة ضد العثمانيين و الاتفاق مع الحلفاء شرط الموافقة على مطالب البلاد العربية بالحرية و الاستقلال و حصلت المفاوضات بين الشريف حسين و الحلفاء، و نتج عن هذه المباحثات : اتفاق (الشريف حسين و مكماهون) الذي بمقتضاه اعترف الحلفاء باستقلال البلاد العربية، ووعدوا بالعمل على تحقيق هذا الاستقلال و حمايته بعد انتهاء الحرب[1] و هذا ما جعل العرب يتعاونون معهم و يقفون إلى جانبهم حتى تم طرد العثمانيين من جميع الأقطار العربية ، و بعد انتصار الحلفاء نكث هؤلاء بالوعود التي أعطوها للبلاد العربية ، بل إتضح فيما بعد أنه في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات بين "حسين – مكماهون" ، كانت تجري مفاوضات سرية بين إنجلترا و فرنسا لتقسيم البلاد العربية بعد انتهاء الحرب انبثقت عنها اتفاقية سرية عام 1916 سميت باتفاقية سايكس بيكو[2] و نصت على تجزئة البلاد العربية إلى المناطق الخمس التالية :

1- **المنطقة الحمراء :** تكون تحت إدارة الحكومة البريطانية المباشرة و تشمل ولايتي البصرة و بغداد من العراق و ثغري حيفا و عكا من سورية الجنوبية.

2-**المنطقة الزرقاء :** تكون تحت إدارة الحكومة الفرنسية المباشرة ، و تشمل كليكلة و جزء من الأناضول و قطعة من سوريا الغربية.

---

(1)حسن الحسن : الأنظمة السياسية و الدستورية– في لبنان و سائر البلدان العربية– دار بيروت للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط3 ، 1981 ، ص 40 .

(2) سميت باتفاقية سايكس بيكو نسبة إلى مارك سايكس الاختصاصي في الشؤون العربية و ممثل الحكومة البريطانية ، و جورج بيكو قنصل فرنسا في بيروت ممثلا لفرنسا (ينظر: حسن الحسن ، المرجع السابق ، ص 40 .)

3-**منطقة** « **A** » : تكون جزءا من دولة عربية تشكل تحت الحماية الفرنسية و تشمل ولايات دمشق و الشام و حلب و الموصل ، فيكون لفرنسا حق الأفضلية في المشروعات و القروض المحلية و في تقديم المستشارين و الموظفين الأجانب لها.

4-**منطقة** « **B** » : تكون جزءا من دولة عربية تشكل تحت الحماية الانجليزية و تشمل الأراضي الواقعة بين فلسطين و العراق المسماة " شرق الأردن" ويكون لبريطانيا حق الأفضلية في المشروعات و القروض المحلية ، و في تقديم المستشارين و الموظفين الأجانب لها.

5-**المنطقة السمراء** : تكون تحت إدارة دولية و تشمل القسم الجنوبي من سوريا أي من فلسطين ، على أن تشارك روسيا في نوع هذه الإدارة و يتفق عليها مع باقي الحلفاء و الشريف حسين[1].(ينظر الملحق رقم3)

و لتجنب احتجاجات العرب على معاهدة سايكس بيكو أصدرت بريطانيا و الحلفاء بتاريخ : 16 جوان 1918 مذكرة جاء فيها أنها تأمل أن تكون سندا للشعوب العربية و أنها تعترف بالدول العربية المستقلة و الدول التي تحصل على استقلالها حتى نهاية الحرب و أن البلاد العربية الأخرى التي لازالت تخضع للحكم التركي ستدعمها للحصول على حريتها و استقلالها .

و في 04 جويلية 1918 أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولسن أن كل تسوية تتم بعد الحرب ستقوم على أساس حرية كل أمة بتقرير مصيرها بنفسها ، كما أصدرت فرنسا و

---

(1) عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج1 ، الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط7 ، 2008 ، ص 79 ، 80 .

إنجلترا تصريحا في 07 نوفمبر 1918 يحدد سياستهما تجاه العرب أعلنت فيه أنهما تسعيان إلى تحرير البلاد العربية و استقلالها[1].

خدع العرب بالوعود و المبادئ المعلنة بحرية تقرير المصير و اكتشفوا ذلك إثر إعلان انتهاء الحرب العالمية الأولى في 11 نوفمبر 1918 ، و في 18 جانفي 1919 عقد في باريس مؤتمر الصلح بين الحلفاء و تركيا ، و سافر الأمير فيصل إلى المؤتمر و بذل جهدا كبيرا داخل المؤتمر و خارجه دفاعا عن استقلال سوريا و لبنان و العراق ، إلا أن هذه الجهود لم تأت بنتيجة ، فقد اتخذ مؤتمر الصلح في 30 جانفي 1919 قرار قضى بفصل لبنان و سوريا و العراق و فلسطين عن تركيا على أن يشرف عليها وصي يعمل باسم عصبة الأمم.

في أفريل 1919 وافق مؤتمر الصلح على ميثاق عصبة الأمم الذي تألف من 26 مادة نصت مادته الثانية و العشرين على نظام الانتداب.

كما انعقد المؤتمر السوري في : 07 مارس 1920 و اعلن استقلال سوريا على أن يكون الحكم فيها دستوريا ملكيا كما أعلن زعماء كل من لبنان و العراق استقلالهما ، لكن هذا الاعلان اغضب الحلفاء[2] الذين عقدوا اجتماعا في مدينة سان ريمو الايطالية في الفترة الممتدة من 18 إلى 26 أفريل لإقرار الانتدابات العامة[3] ، حيث جاء هذا المؤتمر ردا على

---

(1) حسن الحسن ، المرجع السابق، ص ص 42 ، 43.

(2)حسن الحسن ، المرجع السابق ، ص ص 43 ، 44 .

(3) عادل محمد حسين العليان : " الصراع البريطاني – الفرنسي على الموصل و موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه " ، **مجلة كلية المأمون الجامعية** ، العدد 23 ، بغداد ، (د. ت) ، ص 29 .

مقررات المؤتمر السوري العام و كان توزيع الانتداب في المنطقة العربية على الشكل التالي :

1-وضع سوريا و لبنان تحت الانتداب الفرنسي.

2-فلسطين و العراق و شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بالنسبة للفلسطينيين.(1)

بعد أن قرر المؤتمر السوري إعلان استقلال سوريا في 08 مارس 1920، أرسل بدوره رئيس المؤتمر العراقي كتابا إلى رئيس المؤتمر السوري ذكر فيه أن الثورة العربية لا ترمي إلى تحرير قطر دون سواه من الأقطار العربية ، و لما كان العراقيون عضوا فاعلا فيها فقد قاموا بما يجب عليهم من الخدمة للقضية العربية حتى وصلوا مع إخوانهم السوريين إلى الاتفاق على إعلان الاستقلال وفقا لرغبات الأمة و بيانات الحلفاء و مبادئ الرئيس ولسن.(2)

و قد جاء في قرار المؤتمر العراقي باستقلال العراق : " **إن أعضاء المؤتمر الذي يمثل الشعب العربي العراقي تمثيلا قانونيا صحيحا إسنادا إلى حق الأمة الطبيعي في الحياة الحرة و الاستقلال التام ، و يصفها ممثلي الشعب المكلفين بالإعراب عن إرادته أعلنا بإجماع عن الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة ، من شمالي ولاية الموصل إلى خليج فارس ، استقلالا تاما لا شائبة فيه و أيدنا استقلال سوريا التام و أعلنا اتحاد العراق بها اتحادا سياسيا واقتصاديا و أعلنا انتهاء حكم**

---

(1) خليل حسين : التاريخ السياسي للوطن العربي ، تقديم : أحمد المجذوب ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص 440 .

(2) حسن الحسن ، المرجع السابق ، ص 302 .

الاحتلال العسكري الحاضر على أن تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب" [1].

و كنتيجة لقرارات مؤتمر سان ريمو في 25 أفريل 1920 بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، استنكر العراقيون هذا استنكارا شديد ، و أخذت مقاومتهم لكل هيمنة أجنبية تتخذ شكلا خطيرا[2].

تضمنت لائحة الانتداب على العراق جملة أمور منها :

1- تضع بريطانيا في أقرب وقت لا يتجاوز 03 سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا أساسيا للعراق (دستورا) يعرض على مجلس العصبة للمصادقة ، و يسن هذا القانون بمشورة الحكومة الوطنية و يبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد و يحتوي على مواد تسهيل تدرج العراق و ترقيته كدولة مستقلة و تجري إدارة العراق قبل صدور القانون الأساسي طبقا لروح الانتداب.

2-يحق لبريطانيا الاحتفاظ بقوة عسكرية في العراق لأجل الدفاع عنه ، مع تأليف جيش محلي بإشراف بريطانيا ، هدفه العمل لإقرار الأمن الداخلي و الدفاع عن البلاد ، كما يحق لها في كل وقت استعمال الطرق و السكك الحديدية و الموانئ العراقية لتحريك القوات المسلحة و نقل الوقود و المؤونة .

3-تقوم بريطانيا بإدارة علاقات العراق الخارجية ، و لها الحق بفرض الحماية السياسية وعلى رعايا العراق في البلدان الأجنبية.

---

(1)حسن الحسن ،المرجع السابق ، ص 302 .

(2) عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 92.

4-تتعهد بريطانيا بالمحافظة على وحدة اراضيه ، فلا تتنازل عنها و لا تؤجرها و لا تضعها تحت سلطة دولة أجنبية[1].

توتر الجو السياسي في العراق و عقد زعماء الحركة الوطنية سلسلة من الاجتماعات عرفت باسم المواليد ، و قوبلت تلك الاجتماعات بسياسة الشدة من قبل السلطات البريطانية ، و قد حدثت مظاهرة جماهيرية واسعة في 02 جوان 1920 عندما قابل ممثلوا الحركة الوطنية وكيل الحاكم الملكي و طالبوا بإجابة المطالب الآتية:

1-إنشاء مجلس تأسيسي .

2-إطلاق حرية الصحافة.

و كرد فعل على المطالب التي رفعتها الحركة الوطنية أصدرت الحكومة البريطانية بلاغا في 10 جوان من نفس السنة، ادعت فيه أنها ستسعى إلى العمل على تحسين أوضاع العراق السياسية بواسطة تشكيل حكومة مستقلة ، أو سيخول السير بيرسي كوكس صلاحية تنظيم مؤقت لـ :

1-مجلس شورى تحت رئاسة عربي.

2-مؤتمر عراقي يمثل أهالي العراق ينتخب أعضاءه باختيارهم و يكون واجبه الأول إعداد القانون الأساسي ، كان أرنولد ولسن يأمل من هذا البيان وقف نشاط الحركة

---

(1) – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 31.

الوطنية ، لكن بيانه لم يحقق اهدافه لأن روح الثورة أصبحت منتشرة في مناطق العراق المختلفة[1].

V. الحركة الوطنية و تأسيس الحكم الملكي في العراق 1921

1-اندلاع ثورة العشرين:

تظافرت الأسباب و الدوافع لدى العراقيين و الوطنيين لرفض الانتداب و الاحتلال خاصة ما حصل من حركات تحريرية لدى بعض الدول المجاورة و الأقطار التي كانت

(1) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص ص 31، 32 .

تابعة للدولة العثمانية و انفصلت عنها ، بالإضافة إلى انتشار الأفكار التحررية من طرف الأحزاب و الجمعيات السرية و قيام الثورة البلشفية في روسيا و نهضة الشعب الايراني ، و تنصيب فيصل بن الحسين ملكا على سوريا و قيام الثورة المصرية بزعامة سعد زغلول ، و تصريحات رؤساء الدول الأوروبية و مناداتهم بتحرير الشعوب لا سيما ما أعلنه الرئيس الأمريكي ولسن في دعوته لحقوق الانسان و تقرير المصير للشعوب ، كلها كانت عوامل مباشرة ساعدت في إشعال الثورة[1].

إن المؤرخين العراقيين يعتبرون 30 جويلية 1920 بداية للثورة لأن في ذلك اليوم اعتقلت سلطات الاحتلال في الرميثة[2] رئيس قبيلة الظوالم شعلان أبو الجون فحرره رجاله من السجن بعد قتلهم لاثنين من الحراس[3] و عدّ هروبه من السجن بمثابة الشرارة الأولى للثورة التي اتخذت نمط المقاومة الشعبية المسلحة بوجه المحتل البريطاني[4] و امتد لهيبها شيئا فشيئا من بعقوبة إلى كفري ثم إلى أربيل أما المناطق الكردية الأخرى فلم تسهم بثورة العشرين و ذلك لما كانت تعانيه من الضربات العسكرية التي ألحقها الانجليز بهم[5]، كما قام شيوخ عشائر المنطقة بحث رجالهم على مواجهة قوات الاحتلال و التصدي لها من خلال الهجمات المباغتة على طرق المواصلات و مناطق وجود

---

(1) سلمان هادي آل طعمة: كربلاء في ثورة العشرين ، بيسان للنشر و التوزيع ، بيروت، ط1 ، 2000 ، ص 13.

(2) الرميثة : قرية كبيرة في لواء الديوانية تقطن بجوارها قبيلة الظوالم المعروفة . (ينظر : عبد الرزاق الحسيني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج 1، المرجع السابق ، ص 42.)

(3) كمال مظهر أحمد : صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، منشورات مكتبة البديلسي، بغداد، ط ،1987،ص 53.

(4) محمد حسين زبون الساعدي، عبد الله كاظم عبد :" أهالي العمارة و ثورة عام 1920 –دراسة في ضوء_التحدي و الاستجابة"، **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية**، مج8،العدد15، العراق،2009،ص33.

(5) عمار يوسف عبد الله: " بريطانيا و الانتفاضات الكردية في العراق 1919، 1932 " ، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية** ، مج 7،العدد3،جامعة الموصل ،2012،ص6.

الجيش المحتل و قطع أسلاك التلغراف بهدف شل حركة التموين و الامدادات البريطانية و قطع الاتصال بين وحدات الجيش و قيادتهم المتقدمة كما استطاع أبناء عشائر الفرات الأوسط من قتل عدد من الضباط البريطانيين الذين أساءوا التصرف مع عشائر المنطقة[1]

وحتى يكون هذا الكفاح المسلح محكما و فاعلا و شاملا أنشئ مكتب الثورة بمساهمة من رجال الدين و شيوخ عشائر الفرات الأوسط إضافة إلى رموز الحركة الوطنية مما حث العراقيين على مقاومة العدو ، رغم تعزيز الاحتلال لقواته إلا أن المقاومة امتدت أواخر شهر جوان 1920 حتى منطقة الفرات الأوسط لتشمل بسرعة المناطق العراقية الأخرى.

تميز الثوار بروح نضالية عالية خلافا لقوات الاحتلال التي رغم كل الجهود التي بذلتها عجزت عن المواجهة ، و اضطرت في نهاية الأمر الى التراجع نحو مدينة الرميثة حيث حاصرها الثوار من كل مكان ، و أدى تجاوب الجماهير الشعبية معهم إلى فقدان قوات الاحتلال لسيطرتها على مناطق الفرات الأوسط حيث جرى حصارها في مدينتي الرميثة و السماوة من قبل رجال المقاومة ، مما جعل سلطات الاحتلال تعلن رغبتها في مفاوضات عاجلة لتحقيق مطالب الحركة الوطنية العراقية التي تتمثل في إطلاق سراح المساجين السياسيين و منح العراق الاستقلال التام ، و على هذا الأساس وافق رؤساء القبائل الثائرة في مناطق الفرات الأوسط و رجال الدين في مدينة النجف في 9 جويلية 1920 على إعلان هدنة لمدة 04 أيام قصد الشروع في هذه المفاوضات لكن سرعان ما

---

(1) محمد حسين زبون الساعدي، عبد الله كاظم عبد ، المرجع السابق ، ص 33.

تبين الخداع من طرف العدو لكسب الوقت، فما أن تراجع حصارهم الثوار لقوات الاحتلال حتى نكثت بريطانيا وعودها ، مما جعل الثوار يستأنفون المعارك في منطقة الرميثة و كبدوا العدو خسائر فادحة قدرت بحسب بعض المصادر البريطانية بين 400 و 500 قتيل[1].

تواصلت المواجهات البريطانية العراقية حتى سبتمبر 1920 و شملت حينئذ المناطق الجنوبية لنهر الفرات و امتد نشاطها إلى منطقة البصرة، و اقتصر النفوذ البريطاني على بعض القواعد العسكرية أهمها بغداد و البصرة و الموصل اضافة إلى حوض نهر دجلة جنوبي شرقي البلاد[2] و لعرقلة وصول المواد الأساسية للعدو، قاموا بنسف السكك الحديدية و قطع طرق النقل الأخرى ، لهذا لجأت قوات الاحتلال إلى الطائرات لمد حامياتها بالمؤن و الذخيرة التي كثيرا ما كانت تقع بيد الثوار حتى أصبحت مصدر تموينهم[3].

كما تجدر الاشارة إلى أنه لم يكن لدى العراقيين حين ثاروا في وجه الانجليز غير الأسلحة البدائية كالفالة و الخنجر و السيف و القليل من البنادق القديمة و عدد ضئيل من الرشاشات و المدافع المعطلة التي غنموها من المعارك بعد قيام الثورة بشهر أو أكثر في حين أن الجيوش البريطانية كانت مجهزة بأحدث الأسلحة من المدافع و الدبابات و

---

(1) علي المحجوبي : العالم العربي الحديث و المعاصر– تخلف فاستعمار فمقاومة – دار الانتشار العربي ، بيروت، دار محمد على للنشر ، صفاقس ، ط1، 2009،ص ص 169 ،170 .

(2) علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 171.

(3) المرجع نفسه ، ص 171.

القنابل و الطائرات و القطارات ، و أدوات الفتك و الدمار المختلفة ، فالتكافئ بين الجانبين المتحاربين مفقود سواء في السلاح و العتاد أو في الأموال و الرجال[1].

اقترح لورنس و كان عندئذ أبرز مخططي السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تفويض المندوب السامي في العراق تنفيذ برنامج من شأنه تهدئة الأوضاع و إطفاء لهيب الثورة ، و ذلك بتأليف حكومة وطنية و اعتبار اللغة العربية لغة رسمية[2].

في 11 أكتوبر 1920وصل إلى بغداد السير بيرسي كوكس بعد فشل السياسة التي اتبعها السير ارنولد ولسن و التي كانت قائمة على التجاهل التام للعراقيين في مطالبهم لإقامة حكم وطني و لهذا انتشرت في الصحف البريطانية مقالات ركزت على القول بوضع حد لحكم العراق حكما استبداديا مباشرا ، و من هنا تم اختيار بيرسي كوكس خلفا لأرنولد ولسن ليمارس سياسة أكثر لينا و تستهدف بصورة أساسية تشكيل حكومة عصرية تبعا لنصوص الانتداب[3].و بعد مداولات و مشاورات لعبت " المس بيل"[4] دورا بارزا فيها و فعلا تم تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمان النقيب ضمت ثمانية وزراء و هم : طالب النقيب، مصطفى الآلوسي، ساسونحسقيل، جعفر العسكري، مهدي

---

(1) عبد الرزاق الحسني : الثورة العراقية الكبرى ، مطبعة سرور، قم ، ط1، 2000 ، ص 358 .

(2) علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 174.

(3) حامد محمود عيسى: القضية الكرديـة في العــراق- من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي(1914-2000)- مكتبة مدبولي للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط 1 ،2005، ص 60.

(4)فرترودمرقريتلوثيان بيل ولدت 1868 في مقاطعة يوركشاير ببريطانيا ، درست في كلية الملكة Queen'scolloge في لندن ، و أتمت تعليمها في كلية السيدة مرقريت في اكسفورو نالت شهادة التفوق في التاريخ سنة 1887 ، الحقت بالحملة العسكرية التي فتحت العراق و عينت لأول مرة في البصرة في 26 جوان 1916 في المكتب العربي ، و في 17 أكتوبر 1920 تولت منصب السكرتير الشرقي للمعتمد السامي البريطاني في العراق (ينظر: عبد الحميد العولجي : العراق في رسائل المس بيل(1917 -1926) ، ترجمة : جعفر الخياط ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط1، 2003، ص 513.

آل بحر العلوم، محمد علي عزت الكركوكي، عبد اللطيف المنديل، و كانت قراراتها نفس القرارات التي يصدرها المندوب السامي البريطاني مع النظر في بعض القضايا البسيطة[1].

2-تأسيس الحكم الملكي في العراق:

أدركت بريطانيا أنها لن تستطيع تثبيت نفوذها في العراق إلا إذا نصبت عليه ملكا[2]، مما جعلها تشغل الرأي العام العراقي بمسألة تولية السلطة لذا كانت المنافسة مفتوحة امام عدة شخصيات من داخل العراق مثل : عبد الرحمان النقيب عميد أسرة آل الكيلاني (نقيب بغداد)، طالب رجب النقيب (من كبار أعيان البصرة) ، عبد الهادي العمري (من أعيان الموصل) أما المرشحين من الخارج مثل : الأمير فيصل بن الحسن بن علي الهاشمي[3] و أخوه الأمير عبد الله ، الشيخ خزعل الكعبي (أمير المحمرة من عربستان الأحواز)، و من بين كل هؤلاء المرشحين أيدت بريطانيا ترشيح الأمير فيصل لاعتقادها أن الصفات التي تتوفر في شخصيته لا تجمتع في أي من المرشحين الآخرين[4].

لما عرض عرش العراق على فيصل اشترط لقبوله شرطين جوهريين:

---

(1) حامد محمود عيسى ، المرجع السابق ، ص ص 60، 61 .

(2) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة : نبيل أمين فارس، منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط7 ، 1977 ، ص 78.

(3) الملك فيصل (1885 – 1993) أول ملك عربي يحكم العراق بعد العثمانيين و قد تم تنصيبه على عرش العراق في 11 أوت 1921 ، كانت فترة حكمه فترة حرجة ، كان عليه أن يوفق بين حماس المواطنين لنيل الاستقلال التام و بين مماطلة الانجليز لإلغاء الاستقلال .(ينظر : فراس البيطار : الموسوعة السياسية و العسكرية ، ج3 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 ، ص ص ، 864 ، 865 .)

(4) خالد التميمي: الصفوة العراقية – بين النجاح و الفشل–دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص ص ، 145، 146.

الأول : أن تعترف الحكومة البريطانية باستقلاله و أن تساعد العراقيين على انشاء حكومة وطنية مستقلة ذات سيادة.

الثاني : أن يلغي الانتخابات على العراق و التي كانت مفروضة عليه بقرار من مؤتمر الحلفاء في سان ريمو و قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين و تعهدت بتنفيذهما[1].

بعد الانتهاء من المفاوضات مع الأمير فيصل تم الاتفاق على أن تعترف الحكومة البريطانية باستقلال المملكة العراقية ، و تتعهد بإلغاء الانتداب و مساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية وطيدة بالإضافة إلى عقد معاهدة ولاء و تحالف بين الحكومتين تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الاقتصادية و تنص على استخدام مستشارين و مختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين[2]

انعقد بالقاهرة في 12 مارس 1921 مؤتمر ضم مندوبي الحكومة البريطانية في البلاد العربية برئاسة ونستون تشرشل[3] وزير المستعمرات البريطانية في تنظيم شؤون الشرق الأوسط و قرر هذا الأخير بشكل نهائي ترشيح فيصل لعرش العراق[4] ،و الذي وصل إلى البصرة قادما إليها من جدة في جوان 1921 ، و في بداية جويلية من نفس السنة أصدر المندوب السامي بلاغا إلى العراقيين يشرح فيه سياسة بريطانيا ويبين أيضا الأسباب التي

---

(1) أحمد فوزي : اليوم الأخير للملكية في العراق، دار دجلة ناشرون و موزعون ، عمان ط1، 2015 ، ص ص 27 ،28 .

(2) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 43 .

(3) ونستون تشرشل (1884–1965) : أحد أشهر القادة السياسيين في تاريخ العالم ، و قد وصل إلى ذروة شهرته عندما كان رئيسا لوزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، في أواخر سنة 1953 حصل على جائزة نوبل في الأدب و قد تقاعد عن العمل في 1955 (ينظر : فراس البيطار: الموسوعة السياسية و العسكرية ، ج2 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 ، ص 553).

(4) زين العابدين شمس الدين نجم : تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، دار للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص 244.

من أجلها فضلت الحكومة البريطانية فيصل على بقية المرشحين ، و في 11 جويلية 1921 قررت الحكومة المؤقتة بإجماع المناداة بفيصل ملكا دستوريا على العراق ، لكنه رغب بمعية المندوب السامي أن يتم تصديق هذا القرار باستفتاء شعبي ، و جرى التصويت فحصل فيصل على 96 % من الأصوات ، و تقرر تنصيبه ملكا على العراق في 23 أوت 1921 ، و قد شدد في خطاب التتويج على أن مهمته الرئيسية هي إجراء الانتخابات و الدعوة إلى انعقاد المجلس التأسيسي[1] و مما جاء في الخطاب : " **أتقدم للشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته إياي مبايعة حرة دلت على محبته لي و ثقته بي ... و هنا واجب آخر يدعوني لأن أرتل آيات الشكر للأمة البريطانية إذ أخذت تناصر العرب في أوقات الحرب الحرجة فجاءت بأموالها ، وضحت بأبنائها في سبيل تحريرهم و استقلالهم ... و قد صرحت مرارا بأن ما تحتاج إليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة أمة تمدنا بأموالها و رجالها و بما أن الأمة البريطانية أقرب الأمم لنا و اكثرها غيرة على مصالحنا فإننا سنستمد منها و نستعين بها وحدها على الوصول إلى غايتنا المنشودة في أسرع وقت ، و لا يغرب عن الأذهان أنه إذا كان الناس على دين ملوكهم فالملوك على دين شعوبهم ، فعلى قدر التضامن يكون النهوض ... و أني لا آلو جهدا بأن أستغيث برجال الأمة على اختلاف مواهبهم و تباين طبقاتهم و تفاوت معتقداتهم فالكل عندي سواء... و الأمة بمجموعها هي حزبي لا حزبلي سواها و أن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات**

---

(1) العماد مصطفى طلاس : الثورة العربية الكبرى ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ، ط4 ، 1987، ص 351 .

و جمع المجلس التأسيسي ... فالاتحاد و التضامن إلى الروية و التبصر إلى العلم و العمل أدعو أمتي و الله الموفق و المعين"[1].

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهاما عديدة منها :

-اعادة بناء أجهزة الدولة على النمط السائد في الدول الغربية في مجال الادارة و الاقتصاد و الدفاع ، و التوسع في نشر المعرفة بالتعليم في المدارس و التثقيف العام.

-خلق الأجهزة الدستورية و النيابية اللازمة لحكومة ديمقراطية ملكية .

-تخليص البلاد من الانتداب البريطاني.

-الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا في داخل الدولة العراقية[2].

الفصل الثالث

---

(1) علي الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – من عام 1920 إلى 1924 ، ج6، مطبعة أمير ، قم ، ط1 ، 1796 ، ص 199 .

(2) عبد العزيز نوار : تاريخ العرب المعاصر – مصر و العراق – دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص 485.

المعاهدات البريطانية العراقية (1922-1930) و استقلال العراق 1932

I . المعاهدة البريطانية - العراقية الأولى 1922

1- المفاوضات العقد المعاهدة

2- موقف الحركة الوطنية من المعاهد البريطانية العراقية الأولى

3- قيام المجلس التأسيسي العراقي و مهامه

II . مشكلة الموصل و توقيع المعاهدة البريطانية-العراقية الثانية 1926

III. المعاهدة البريطانية-العراقية الثالثة 1927 و رودود الفعل الوطنية

IV. المعاهدة البريطانية-العراقية الرابعة 1930 و استقلال العراق 1932

VI. المعاهدة البريطانية الأولى 1922:

1-المفاوضات لعقد المعاهدة :

لم تمض على حفلــة تتويج الملك فيصل إلا بضعة أيام حتى بدأت المفاوضات بين الجانبين العــراقي و البريطاني لعقد المعاهدة البريطانية العراقيــة الأولى 1922[1] (ينظر الملحق رقم4) لتكون المعاهدة الرئيسية التي تحدد شكل العلاقات بينهما و الاتفاقيات الفرعية للتعامل مع الجيش و المسائل المالية و واجبات المسؤولين البريطانيين ليتم تشغيلهم من طرف الحكومة العراقية[2].

كانت بنود هذه المعاهدة متفقة مع فقرات قرار الانتداب مما يسمح لبريطانيا باستمرار سيطرتها على العراق ، وقد تعهد من خلالها فيصل باستشارة الحكومة البريطانية في كل الشؤون الهامة و خاصة في المسائل الدولية مع تعهده باستشارة المندوب السامي البريطاني في كل ما يتصل بسياسة العراق المالية و النقدية ، و بعدم تعيين موظفين أجانب من غير البريطانيين ، و بعدم قبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية دون موافقتهم و بعدم التنازل عن الأراضي أو تأجيرها أو تسليمها لدولة أو هيئة أجنبية و بتنفيذ نصائحهم في شؤون العدل.

كما تعهد أيضا بأن لا يشمل الدستور على ما يتعارض مع بنود المعاهدة و ذلك بالمادة الثالثة التي جعلت من القانون الأساسي فرعا للمعاهدة و ملحقاتها و التي كان نصها : " **يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونا أساسيا يعرض على المجلس التأسيسي للعراق و يكفل تنظيم هذا القانون الذي يجب ألا يحتوي على ما يخالف**

---

(1)عبد الأمير الحكام الحميداوي : الحركة الوطنية في العراق 1921-1933 ، مطبعة الأدب ، النجف ، 1975 ، ص 77 .

(2) peter sluglett : britain in Iraq-contriving King and country , IB-Touris, London , 2007, P49.

نصوص هذه المعاهدة". و نجد أن ملك بريطانيا قد تعهد في المادة السادسة بالتوصية بدخول العراق في عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن[1]

و ألحق بالمعاهدة أربع بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين و المساعدة العسكرية و الاشراف على الشؤون المالية و العدلية و ألحق بالمعاهدة بروتوكولا آخر في أفريل 1923 حدد مدة المعاهدة بـ: أربع سنوات على أن يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة[2].

عرضت مواد المعاهدة على مجلس الوزراء في 25 جوان 1922 فقرر قبولها بشرط أن يصادق عليها المجلس التأسيسي ، غير أن وزير التجارة جعفر أبو التمن خالف بعض المواد و اقترح :

- يجب على النص إلغاء الانتداب في مقدمة المعاهدة.
- خالف المادة الثانية من المعاهدة لاعتقاده أنها تتنافى مع إلغاء الانتداب.
- اقترح حذف الجمل الآتية من المادة الثالثة (الذي يجب ان يكون وفقا لنصوص هذه المعاهدة).
- اعترض على المادة الرابعة لاعتقاده أنها تتنافى مع إلغاء الانتداب.
- اعترض على المادة الخامسة حيث رأى أن تقييد التمثيل الخارجي الوارد في هذه المادة ما هو إلا مظهر من مظاهر الانتداب.
- اعترض على المادة التاسعة ، وقال إنها مظهر من مظاهر الانتداب أيضا.

---

(1) جلال يحي : العام العربي الحديث – الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين – ج2 ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 2001 ، ص 163.

(2) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 49.

- لم يوافق على قبول التعهدات الواردة في المادة العاشرة.[1]

و في اليوم الثاني قدم استقالته من الوزارة فقبلت مباشرة ، ثم قرر مجلس الوزراء إلغاء وزارة التجارة في 20 أوت 1922 و أخذ الوزراء يستقيلون الى ان استقالت الوزارة كلها و لم يصدق على المعاهدة إلا في عهد وزارة عبد الرحمان الكيلاني الثالثة و بعد أن بطش المعتمد السامي بالحركة الوطنية.[2]

2-موقف الحركة الوطنية من المعاهدة:

تجلى موقف الحركة الوطنية من المعاهدة في نشاطات شخصيات سياسية و رجال دين و أحزاب وطنية امتدادا لموقفهم من الانتداب و الوجود البريطاني في العراق[3] و أكدت الصحافة رغبة الشعب في الاستقلال و السيادة وطالب بعض زعماء ثورة العشرين بإسقاط أي وزارة تصادق على معاهدة لا تتماشى مع تطلعات الشعب العراقي و العمل على إزالة أي سلطة اجنبية و كنتيجة لذلك تفجرت مظاهرات في عدد من المدن العراقية[4]، ففي أوت 1922 قامت مظاهرات في النجف و مدن الفرات تطالب بالاستقلال التام، و عقد اجتماع كبير في المشخاب حضرة زعماء الفرات الأوسط و

(1) محمود شاكر : التاريخ الاسلامي – التاريخ المعاصر بلاد العراق (1344 هـ-1411 هـ) (1924 -1991)- ج11 ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، دمشق ، عمان ، ط1 ، 1992 ، ص 69.

(2) محمود شاكر المرجع السابق . ص 69 .

(3) جعفر أصغر عباس : " السياسة البريطانية و التصديق على معاهدة 1922 بين بريطانيا و العراق"،**مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية** ، مج14، العدد9 ، العراق ، 2007 ، ص 574.

(4) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 50.

رؤساء قبائله و تداولوا في قضية الانتداب و المعاهدة فقرروا ارسال برقيتين ، واحدة إلى فيصل و الثانية إلى المندوب السامي.[1]

و قد ورد في البرقية أرسلت إلى الملك ما يلي :

- رفض الانتداب رفضا باتا و اعتراف الحكومة البريطانية بإلغائه رسميا.
- إسقاط الوزارة التي تصادق على معاهدة غير مرضية بنظر الأمة ، و تعيين وزارة تطمئن الأمة لأعمالها.
- طرد المستشارين البريطانيين.
- إطلاق حرية الصحافة[2]

أما البرقية التي أرسلت للمندوب السامي فقد تضمنت التمسك بالمطالب التالية:

- رفض الانتداب رفضا باتا و إعلان حكومة بريطانيا العظمى بإلغائه رسميا.
- مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية لأن مراجعتها لوزير المستعمرات مخالف للاستقلال التام.
- رفع تدخل ممثلي أية سلطة أجنبية لأن أعمالها لا يمكن تطابق سياسة بريطانيا العظمى و للأمة في نفسها الكفاءة الادارة شؤونها.[3]

---

(1) عبد الأمير الحكام الحميداوي ، المرجع السابق ، ص 80.

(2) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 50.

(3) عبد الأمير الحكام الحميداوي ، المرجع السابق ، ص 81.

كما تم تشكيل حزبان معارضان ، الحزب الوطني العراقي و حزب النهضة اللذان كانت لهما مطالب كفيلة بأن تجمع حولهما الكثير من الوطنيين و يمكن تلخيص مطالبهما فيما يلي :

- أن تكون الحكومة العراقية حكومة وطنية بمعنى الكلمة تدير أمورها بنفسها دون توجهات المندوب السامي البريطاني .
- اسراع الخطى في تكوين المجلس التأسيسي ، و أن يتشكل بعيدا عن الضغوط و بمنتهى الحرية ، و أن لا تفرض عليه معاهدة و إنما عليه من بعد أن يراقب أية مفاوضات بشأن عقد معاهدة مع بريطانيا.[1]

في 20 و 29 أوت عقد الحزبان اجتماعا تقرر فيه القيام بمظاهرة سلمية يعربان فيها عن مطالب العراقيين و تم تقديم مذكرة إلى الملك فيصل عرضت فيها المطالب التالية:

- الكف عن التدخل البريطاني في الأمور الادارية.
- تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين ؛ لكي تطمئن الأمة بإصلاح الحالة ، فيزول الاضطراب ، و تهدأ الخواطر و تعم السكينة و الراحة في البلاد.
- أن لا تعقد أية معاهدة و لا تجري أية مفاوضات فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضائه بحرية كاملة .[2]

استغل الحزبان مناسبة مرور عام على تتويج فيصل ملكا على العراق فدعيا إلى مظاهرة في 23 أوت 1922 توجهت نحو البلاط الملكي طالبت بتأليف حكومة وطنية و بسقوط

---

(1) عبد العزيز نوار ، المرجع السابق ، ص ص 488 ، 489.

(2) عبد الأمير الحكام الحميداوي ، المرجع السابق ، ص 109.

الانتداب و قد صادف قيام المظاهرة مع مجيء المندوب السامي بيرسي كوكس لتقديم التهاني للملك فاستاء كثيرا من هذا الحشد الوطني الكبير و من الهتافات التي رددها المتظاهرون ، فوجد في هذا فرصة سانحة لضرب الحركة الوطنية و القضاء على الحياة الحزبية فطالب كوكس الحكومة في اليوم التالي بتقديم اعتذار و اعتقال المسؤولين عن تدبير المظاهرة فكان الاعتذار عاجلا و وافيا إلا أن المندوب السامي اغتنم فرصة مرض الملك ، و عدم وجود وزارة لأن وزارة النقيب كانت قد استقالت ، فأخذ مسؤولية الحكم على عاتقه و أمر بإغلاق حزبي النهضة و الوطني ، وتعطيل جريدتهما (الرافدين و المفيد) و اعتقال زعماء الحركة الوطنية و نفيهم خارج العراق و قد اقترنت اجراءات المندوب السامي بمصادقة الملك بعد شفائه و ذلك في 11 سبتمبر 1922.[1]

3-قيام المجلس التأسيسي العراقي و مهامه:

تجدر الاشارة أن مجلس الوزراء قد رفض قبول المعاهدة الانجليزية العراقية إلا إذا كانت مقبولة من المجلس التأسيسي[2] و الذي حددت مهامه في النقاط التالية:

- تصديق المعاهدة العراقية – البريطانية ؛ و هي المعاهدة التي جرى الاتفاق عليها في 1922 لتحل محل الانتداب حيث تعد نافذة بعد قبولها من المجلس التأسيسي.
- اقرار القانون الساسي ؛ الذي يعد القانون الأساسي لعام 1925 أول دستور عراقي مكتوب كان من المفترض أن ينظر فيه من قبل المجلس كأول عمل من أعمال ذلك المجلس ، إلا أن الاصرار البريطاني جاء ليفرض اقرار المعاهدة العراقية البريطانية

---

(1) جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 51.

(2)هنري فوستر: نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم التكريتي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، بغداد ، 1989 ، ص 195.

من خلال نص المادة الثالثة من المعاهدة التي ألزمت الملك بوضع دستور يعرض على المجلس التأسيسي ، و قد أقر المجلس التأسيسي القانون الأساسي بالإجماع و الذي صادق عليه الملك في 21 مارس 1925. (ينظر الملحق رقم 5)

- سن قانون انتخاب النواب : باشر المجلس التأسيسي بهذه المهمة بموجب المادة السابعة و عشرين من القانون الأساسي و تم في 02 أوت 1924 التصويت على القانون حيث حصلت الموافقة عليه بالأكثرية الساحقة من الأعضاء ، و قد احتوى على 52 مادة.[1]
- و في 27 مارس 1924 افتتح الملك بنفسه المجلس التأسيسي في بغداد ، و ذكر أن هذا المجلس الأول لممثلي أول دولة عربية عصرية و لأنه سيتم مناقشة معاهدة التحالف العراقي الانجليزي و الدستور الجديد ، و قانون الانتخابات و ذلك بغية إعداد برلمان للدولة الجديدة.[2]

رغم الجهود المكثفة لتمرير المعاهدة فإنها جوبهت بمعارضة شديدة و طالبت الأحزاب و الفئات الوطنية برفضها و طالب بعض النواب بضرورة إجراء تعديلات على بنودها قامت مظاهرات صاخبة طوقت من خلالها الجماهير بناية المجلس التأسيسي و منعت النواب من الدخول أو الخروج منها ، كما تسلم بعض النواب المؤيدين للسياسة البريطانية رسائل تهديد و وعيد من المواطنين.

---

(1) نوار سعد محمود الملا : العراق بين العهدين الملكي و الجمهوري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، إشراف : عبد المجيد العزام ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2010 ، ص ص 30 ، 31.

(2) هنري فوستر ، المرجع السابق ، ص 198.

لقد أجبر المندوب السامي أعضاء المجلس التأسيسي على التصويت على المعاهدة في 10 جوان 1924 و رفض تأجيله مما اضطر الحكومة إلى تجميع النواب من بيوتهم و قبل منتصف الليل تم التصويت على الوجه التالي : 37 موافقا ، و 24 معارضا و 80 ممتنعين و تغيب عن التصويت 31 نائبا.[1]

VII. مشكلة الموصل وتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية الثانية 1926:

تشمل منطقة الموصل في أغلبها كردستان الجنوبي حيث كانت تتكون في سنة 1918 من اربعة ألوية ، هي الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل ولها أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية إذ أنها مفترق الطرق بين العراق وسوريا وتركيا وايران وجنوب روسيا ، وقد زاد من أهميتها اكتشاف النفط بها ، حيث دخلت ولاية الموصل تحت السيطرة البريطانية في العراق رغم أنها كانت عند توقيع هدنة مودروس– تقع هذه المدينة في جزيرة ليمنوس

---

(1) تقي الدباغ : حضارة العراق – تأليف نخبة من الباحثين ، ج12، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1985 ، ص 10.

اليونانية – عام 1918 تبعد ثلاثين ميلا إلى شمال خط وقف اطلاق النار مع تركيا ، حيث احتلتها القوات البريطانية عسكريا بعد توقيع الهدنة .[1]

أصبحت ولاية الموصل تدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو ، وقد رأى الانجليز بعد أن احتلوها ضرورة ادخال تعديل على اتفاقية سايكس بيكو عن طريق تسوية مع فرنسا تعترف لهم بموجبها بهذا التعديل ، وعندما وقعت هدنة مودروس لم تكن الجيوش البريطانية قد احتلت بعد كثيرا من أراضي ولاية الموصل ، وهذا ما استغله الأتراك للادعاء بأن ولاية الموصل جزء من تركيا بالإضافة إلى ادعائهم أن العرب فيها أقلية بينما الأتراك أكثرية ، أما الكرد فهم والأتراك من جنس واحد ، كما أن علاقات ولاية الموصل التجارية هي مع تركيا ، هذه كانت الحجج التركية وهي حجج واهية .[2]

لقد اعتبر الأتراك أن بقاء الكرد الموجودين في الموصل خارج سيطرتهم يمهد السبيل أمامهم لإثارة الكرد الموجودين في تركيا ، لذلك طالبوا بضم ولاية الموصل إلى أراضي الجمهورية التركية ضمانا لأمن تركيا.[3]

قرر مجلس عصبة الأمم في جنيف في 30 سبتمبر 1924 ارسال لجنة لجمع المعلومات ضمت أعضاء من المجر ، النرويج ، بلجيكا ، وصلت اللجنة إلى الموصل في 27 جانفي 1925 ووسعت اللجنة نطاق عملها حيث شملت مناطق أربيل وكركوك والسليمانية وقدمت اقتراحاتها إلى مجلس عصبة الأمم والتي تتلخص في :

---

(1)حامد محمود عيسى ، المرجع السابق، ص88.

(2)حامد محمود عيسى ، المرجع السابق، ص ص 88،89.

(3) المرجع نفسه ، ص 90 .

- أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة 25 عاما.

- يجب مراعاة رغبات الأكراد في تعيين اداريين منهم ، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في مناطقهم ، ورفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي،[1] وفي ديسمبر 1925 طلبت العصبة من بريطانيا عقد معاهدة بريطانية عراقية جديدة يتم تطبيقها لمدة 25 سنة ما لم يتم قبول العراق في العصبة كدولة تتمتع باستقلالها التام خلال تلك الفترة .[2]

وافقت الحكومة التركية على عقد معاهدة ثلاثية ، عراقية ، تركية، بريطانية في 5 جوان 1926 ، وقد مثل العراق نوري السعيد وكيل وزارة الدفاع ومثل تركيا توفيق رشدي وزير الخارجية ، ومثل انجلترا سفيرها في أنقرة ، شملت المعاهدة رسم الحدود وجنسية سكان المناطق التي كانت موضع خلاف ، وموضوع استثمار النفط إذ تعهدت انجلترا أن تدفع لتركيا 10% من عائدات النفط وذلك لمدة 25 سنة ،وتلا ذلك عقد معاهدة تجارية وتحسنت الأوضاع بين البلدين وتبين أن عصبة الأمم لا توافق على إعطاء منطقة الموصل إلى العراق إلا إذا منحت الحكومة العراقية حق التنقيب عن النفط إلى شركة النفط التركية وأخيرا تم منح الشركة حق الامتياز وتم الاتفاق على اختيار الشركة لـ : 25 قطعة من الأراضي التي يشملها الامتياز وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ العقد لتستغلها في استثمار النفط.

---

(1)محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص ص100،101 .

(2) تشارلز تريب : صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة : زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1، 2006 ،ص101.

(2) محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 106 .

وافق مجلس الوزراء على المعاهدة ما دامت هناك امكانية إعادة في المعاهدة كل 4 سنوات ،وما دامت ستضمن ضم لواء الموصل إليها ، ومادام العمل ينتهي بها عند قبول العراق عضوا في عصبة الأمم ، وهذا ما تعهدت به انجلترا ووافق مجلس الوزراء على المعاهدة في 13 جانفي 1926[1].

VIII. المعاهدة البريطانية العراقية الثالثة 1927 وردود الفعل الوطنية :

(1) محمود شاكر المرجع السابق ، ص 106 .

شعر العراقيون بشدة وطأة المعاهدات والاتفاقيات التي ربطتهم ببريطانيا فبدأت المفاوضات بين الجانبين في 1927 ليس من اجل إعادة النظر في معاهدة 1926 بل لتوقيع معاهدة جديدة وفي هذه الأثناء كانت الأوضاع في العراق غير مستقرة بسبب الظروف الداخلية والخارجية وسارت المفاوضات ببطء بسبب اصرار السلطات البريطانية على التمسك بأن تكون المعاهدة الجديدة ذات طابع انتدابي مما جعل الملك فيصل يتدخل ويشترك شخصيا في المراحل الأخيرة من المفاوضات في لندن وقد قام جعفر العسكري رئيس الوزراء بتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية الثالثة في 14 ديسمبر 1927[1](ينظر الملحق رقم7) نصت معاهدة 1927 على ضرورة تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ووعد بريطانيا بالسعي لقبول العراق في عصبة الأمم لإنهاء الانتداب.[2]

بعد توقيعها في لندن بتاريخ 14 جانفي 1927 نشرت في بغداد مما اثار ضجة عظيمة معارضة لمحتواها ، وكانت نتيجة ذلك استقالة وزارة جعفر العسكري وتولي عبد المحسن السعدون رئاسة الوزارة الجديدة الذي قام بحل مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة لاستفتاء رأي الشعب بخصوصها وحين عرضت على المجلس النيابي اعترض عليها ياسين الهاشمي وجماعته ، وكذلك كان موقف حزب التقدم الذي يرأسه السعدون نفسه مناوئا لعقدها وعلى إثر ذلك قامت الحكومة البريطانية بسحبها بسبب المعارضة الشديدة التي رافقت اعلانها سواء في المجلس النيابي أم في مجلس الوزراء ، و أيقنت بأن الوقت لم يحن بعد

---

(1) محمود حسن صالح منسي : الشرق العربي المعاصر، (د.ب) ، 1990، ص ص 45 ،46 .

(2) زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 248.

لعقد معاهدة جديدة مع العراق و اعلنت موافقتها على إلغائها و أن تكون معاهدة 1926 هي المعمول بها في تنظيم العلاقات بين العراق و بريطانيا لحين عقد معاهدة جديدة [1].

IX. المعاهدة البريطانية العراقية الرابعة 1930 واستقلال العراق:

تولى نوري السعيد رئاسة الوزارة في 23 مارس 1930 الذي سعى جاهدا هو والملك فيصل للتفاهم مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة معها ، وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني بأن المفاوضات ستبدأ على أسس حرة لعقد معاهدة جديدة مع العراق ، وفي 3 أفريل 1930 بدأت المفاوضات بين الطرفين وتم عقد المعاهدة البريطانية العراقية الرابعة في 30 جوان من نفس السنة (ينظر الملحق رقم 8)لتحل محل معاهدتي 1922 ،1926 و لتؤكد الصداقة بينهما وتشاورهما في جميع الشؤون الداخلية والخارجية وأن يكـون للمملكـة

---

(1) عصام خليل محمد ابراهيم : "مشروع معاهدة عام 1927 بين مسودة اللائحة العراقية و الاعتراضات البريطانية " ، **مجلة كلية المامون الجامعة** ، العدد 7 ، كلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ، العراق ، 2011 ، ص 88 .

العراقيـة تمثيلها الديبلوماسي[1] كما تعهدوا بان يكون عضوا في عصبة الامم بعد سنتين [2]، و ان تقدم بريطانيا الاسلحة والمعدات الحربية للعراق وان تلتزم بتعليم الضباط العراقيين وأن يلتزم العراق بمهمة تسهيل سبل المواصلات البريطانية في حالة الحرب و موافقته على منح بريطانيا قاعدتين حربيتين احداهما في البصرة والثانية غربي الفرات والسماح لها بوضع قوات في المطارات .[3]

اتفق الطرفان على أن تكون المعاهدة نافذة اعتبارا من دخول العراق عصبة الأمم في 1932 وأن تسري لمدة 25 سنة ، طلب المندوب السامي في العراق من حكومته أن تقرر نهائيا ترشيح العراق لعصبة الأمم عام 1932 ، وبعد موافقة الحكومة على طلبه تقدمت إلى لجنة الانتدابات لإنهاء الانتداب البريطاني ، فوافقت اللجنة ، وعلى ذلك فقد تقرر قبوله رسميا عضوا في عصبة الأمم في 3 أكتوبر 1932 ، وقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال خطاب رسمي إلى وزارة الخارجية العراقية تعلمه من خلال بأنها ستوفد سفيرا لتمثيلها في العراق وتحويل دار الاعتماد البريطانية في بغداد إلى سفارة وهكذا تحقق للعراق استقلاله وإن كان بعض الوطنيين وصفوا المعاهدة بأنها صاغت الاستقلال في مواد الاحتلال.[4]

---

(1)زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 249 .

(2)وهيب أبي فاضل : موسوعة عالم التاريخ والحضارة – العالم من الحرب العالمية الثانية حتى مرحلة نزع الاستعمار– دار نوبليس ، القاهرة، ط1، 2005، ص 28.

(3)زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 250 .

(4)زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 250.

خـــاتمـــــــــة

سلطت الدراسة الضوء على مدى أهمية الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق بسبب موقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق و الغرب و الذي جعله موطن العديد من الحضارات القديمة و قد حضى بأهمية قصوى في السياسة البريطانية في الفترة المعاصرة و هذا راجع لوقوعه على طريق المواصلات الرابط بينهما و بين شبه القارة الهندية و التي كانت ضمن مناطق النفوذ البريطاني و قد عملت بريطانيا على توطيد اركان وجودها فيه قبل قيام الحرب العالمية الأولى 1914 ، حيث نشطت شركاتها التجارية فيه رغم أن ظاهرها كان اقتصاديا الا أنها كانت تسعى من خلالها إلى بسط نفوذها على العراق ، واستغلت فترة الحرب العالمية الأولى (1914 –1918) لتضع قدمها في بلاد العراق و قد فرضت سلطة الاحتلال الحكم المركزي المباشر عليه من 1914 إلى 1920 و تفننت في تحصيل الضرائب القائمة و الجديدة التي اثقلت كاهل العراقيين بأعباء اقتصادية كبيرة و اتبعت سياسة تمثلت في التركيز على توسيع نفوذها و ترسيخ دعائم الاقتصاد و تطوير مقوماته بأسس قانونية من خلال اعتمادها على أقل عدد من عملائها سواء ا العشائر أو المتنفذين في المدن في حكم العراق من خلال تشريعاتها و قراراتها التي مست اغلبها الاراضي و العشائر و احكامها.

و من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- شكل العراق محور ارتكاز بريطانيا في منطقة المشرق العربي خاصة الخليج منه .
- انتهاج بريطانيا في الفترة الممتدة ما بين (1914 –1920) سياسة الحكم المباشر.
- قيام بريطانيا باحتكار السلطة في العراق مع اقصاء العراقيين من حكم بلادهم و منعهم في غير مناسبة من التعبير عن تطلعاتهم و ذلك من خلال تطبيقها لسياسة

ادارية هدفت من خلالها إلى تقريب شيوخ العشائر و بث روح الطائفية بين مكونات الشعب العراقي المختلفة .

- اردت بريطانيا من سياستها الاقتصادية و الاجتماعية في العراق إلى ربط العراقيين بالدولة المستعمرة.
- مساهمة الظروف الذاتية و الموضوعية في نمو الوعي الوطني لدى فئات المجتمع العراقي.
- مرت الحركة الوطنية في العراق بمراحل عديدة ، كانت بدايتها ردود أفعال عفوية غير أن بريطانيا استطاعت ان تجهض جهود العراقيين حتى التحرر.
- استغلال بريطانيا للثورة العربية 1916 بقيادة الشريف حسين و ابناءه ضد العثمانيين و هذا بفرض الانتداب على العراق 1920 و فقا لقرارات مؤتمر سان ريمو من نفس السنة بعد اتفاقية سايكس بيكو بينها و بين فرنسا.
- مجابهة العراقيين لسياسة الأمر الواقع بعد اعلان الانتداب بحيث بدأت صفحة الكفاح الوطني بفضل التجمعات و التنظيمات السرية و العلنية أخذت على عاتقها تعبئة الشعب العراقي للتخلص من الوجود البريطاني.
- انتهاج بريطانيا أساليب التمويه و التضليل لإخفاء عيوب الانتداب و ذلك بتحويله إلى معاهدات بدءا من المعاهدة البريطانية العراقية 1922 إلى غاية توقيع آخر معاهدة في 1930 و التي انهت الانتداب.
- حاولت بريطانيا تسخير قدرات الشعب العراقي لخدمة مصالحها الخاصة و نهب خيراته و هذا ما وضحناه في صفحات البحث القليلة ، و على الرغم من كل

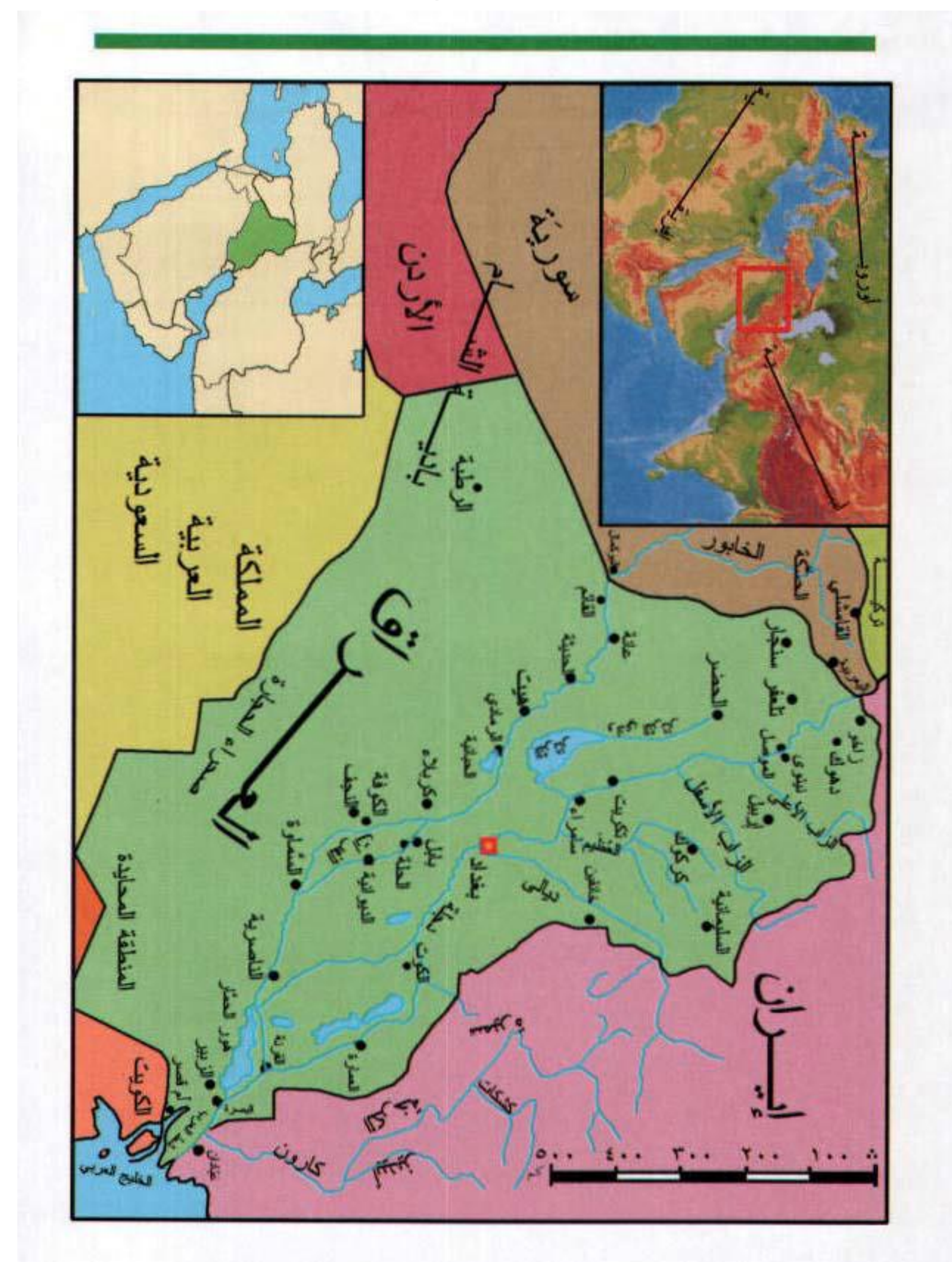
مساعيها في تنفيذ سياستها الاستعمارية الرامية إلى استغلال ثروات الشعوب العربية نجد المقاومة الوطنية للاستعمار الأجنبي اخذت صورا و أشكالا متعددة طيلة فترتي الاحتلال و الانتداب.

- ان السلطات العليا كانت بيد ممثل حكومة الانتداب في العراق و هو المعتمد السامي، و كان المستشارون البريطانيون يهيمنون على القضايا العامة هيمنة تامة ، أما الحكومة البريطانية فكانت تظهر أمام عصبة الأمم و الدول الأخرى بمظهر الانتداب ، و أمام العراقيين بمظهر الحليف بموجب المعاهدات التي عقدت بين الطرفين لهذا الغرض ، فتضمنت قيود الانتداب كافة إلا اسم الانتداب فانه لم يذكر فيها ، لهذا كان كفاح العراق في سبيل تعديل المعاهدات التي عقدها مع بريطانيا أو تبديلها بغيرها مستمرة ، و كانت سياسة خذ و طالب التي سار عليها الملك فيصل مدة بقاء العراق في ظل المعاهدات هي المتبعة.
- ضمن الانجليز في العراق بفضل سياسة المعاهدات منع المقاومة المسلحة ضد سياستهم الاستعمارية لما رأو أن مصالحهم الاستعمارية تتطلب الحد من تدخلاتهم في شؤون البلاد الداخلية ، قرروا الاكتفاء ببعض المستشارين و الموظفين الفنيين في بعض الوزارات و المؤسسات العراقية ، مما قد يكون له صلة بالمصالح الامبراطورية و هذا يتطلب منهم الاستجابة لمطلب من مطالب العراقيين و هو انهاء الانتداب و شكله المقنع في المعاهدات بإدخاله عضوا في عصبة الأمم و ضمان وجود هؤلاء المستشارين و الفنيين البريطانيين في مؤسسات الحكومة العراقية بموجب المعاهدة التي تم عقدها في : 30 جوان 1930 .

الملاحـــق

الملحق رقم : 01

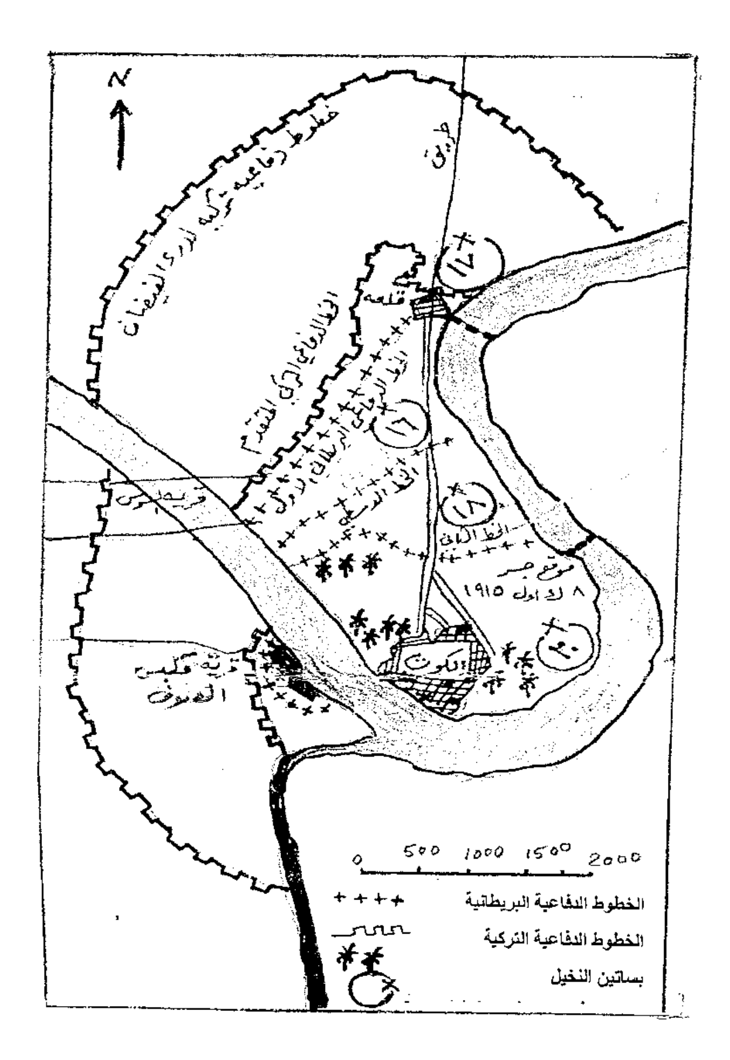
خريطة تبين الحدود الجغرافية للعراق و موقعها من القارة الأسيوية



المصدر : شوقي أبو خليل أطلس دول العالم الاسلامي – جغرافي تاريخي اقتصادي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2003 ، ص 72

الملحق رقم : 02

خطة دفاع القوات البريطانية في معركة الكوت عام 1916



المصدر : ابراهيم عبد الطالب السمرائي : العراق البلد الذي نخره السياسيون (1914-2003) ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2015 ، ص 70 .

الملحق رقم : 03

خريطة تبين اتفاقية سايكس بيكو 1916



المصدر : من الأنترنت

الموقع : http://www.aljazera.net/news/arabic/2011/4/25

تاريخ الزيارة : 2016/05/10

الساعة : 17:57

مواد المعاهدة البريطانية – العراقية الأولى 1922

المادة الأولى: بناءا على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقوم أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ، ما يقضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة دون أن

يمس ذلك بسيادتها الوطنية ، يمثل جلالة ملك بريطانيا بالعراق بمعتمد سام وقنصل جنرال تعاونه الحاشية الكافية .

المادة الثانية: يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظف ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية دون موافقة جلالة ملك بريطانيا، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامها على هذا الوجه في الحكومة العراقية.

المادة الثالثة: يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذها هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط ألا تكون مخالفة بالآداب والنظام العمومين ، وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة ، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارس لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ويجب أن يعين هذا القانون الأصول الدستورية تشريعية كانت أم تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بالخطط المالية ، والنقدية والعسكرية.

المادة الرابعة: يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين (17) و(18) من هذه المعاهدة على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بوساطة

المعتمد السامي ، جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية ، وذلك مدة هذه المعاهدة.

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى مالية ونقدية سليمة ن ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق مادامت تلك الحكومة مدانة لحكومة جلالة ملك بريطانيا.

المادة الخامسة: لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى ، مما يحتم عليها الاتفاق بين الفريقين السامين المتعاقدين وفي الأماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق ، ويوافق جلالته أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعينهم .

المادة السادسة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا بان يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

المادة السابعة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان ، وتعتمد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد ، وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة: لا يتنازل عن أراض ما في العراق ، ولا تؤجر إلى أية دولة أجنبية ولا توضع تحت سلطتها بأية طريقة كانت إلا ان هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من ان يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة.

المادة التاسعة: يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ، ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والضمانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ مجلس عصبة الأمم .

المادة العاشرة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا أن تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة الحادية عشر: يجب الا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو رعايا أية دولة مما قد يوافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو ممارسة الصنائع والمهن ، او معاملة البضائع الصادرة منها أو المصدرة إليها ، ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة.

المادة الثانية عشر: لا تتخذ وسيلة في العراق لمنع أعمال التنصير أو للمداخلة فيها ، أو لتمييز منصرها على غيره ، بسبب اعتقاده الديني ، أو جنسيته ، على ان لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة .

المادة الثالثة عشر: يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ، ويدخل في ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشر: يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة ، في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسسا على القواعد الملحقة بالمادة 421 من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في 10 أوت 1920 .

فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من أعضاء عصبة الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة ، على ان يضمن لها الحقوق نفسها التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة .

المادة الخامسة عشر: تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى العراق ما يتفق عليه من المرافق العامة وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت إلى آخر وينص فيها من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذه السبيل ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة السادسة عشر: يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشر: في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة (14) من قانون عصبة الأمم ، وإذا وجد في حالة كهذه أن هناك تناقصا في المعاهدة بين النص الانجليزي والنص العربي ، يعد النص الانجليزي هو المعول عليه.

المادة الثامنة عشر: تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ن ويضل معمول بها لمدة عشرين سنة ، وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فإذا ارتأ الفريقان الساميان المتعاقدان أن لم يبق من حاجة إليها تعد منتهية ويكون تثبيت الانتهاء من قبل مجلس عصبة الأمم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ اشعار الانهاء إلى مجلس عصبة الامم ، ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من وقت إلى الآخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات المنفردة الناشئة عن المواد (7) و(10)و(15) بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ وكل تعديل اتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلغ إلى مجلس عصبة الأمم .

المصدر : محمود شاكر، المرجع السابق ، ص 64 ، ص68 .

الملحق رقم : 05

لائحة القانون الأساسي العراقي 1924

لقد جاءت لائحة القانون الاساسي بشكلها الأخير في 123 مادة موزعة على مقدمة وعشرة أبواب وهي :

المقدمة: وهي في أربع مواد وتبحث عن اسم القانون ، وشكل الحكومة وعاصمتها ن وشكل علم الامة.

الباب الأول : في أربع عشرة مادة ، وتبحث في حقوق الشعب بصورة مفصلة كما جاءت في لائحة "حقوق الانسان" .

الباب الثاني : في ثماني مواد وتبحث في حقوق الملك وصلاحياته.

الباب الثالث: في " 37" مادة ، وتبحث في السلطة التشريعية وفي كيفية تعيين وانتخاب النواب .

الباب الرابع : في أربع مواد ، وتبحث في أحكام الوزارة وكيفية تشكيلها وفي مسؤولية كل وزير.

الباب الخامس: في " 33" مادة وتبحث في السلطة القضائية وفي كيفية تشكيل المحاكم ودرجاتها.

الباب السادس: في تسع عشرة مادة ، وتبحث في الأمور المالية وكيفية فرض الضرائب وجبايتها وصرفها.

الباب السابع: في أربع مواد وتبحث في ادارة الأقاليم وما يتعلق بالمجالس البلدية والطائفية .

الباب الثامن : في خمس مواد وتبحث في اعتبارها البيانات والأنظمة والقوانين الصادرة من اية سلطة عسكرية أو ملكية قبل نشر القانون الأساسي مرعية الجانب.

الباب التاسع: في مادتين وتبحثان في كيفية تبديل أحكام القانون الأساسي أو تعديله.

الباب العاشر: في أربع مواد ، وتبحث في اعلان الأحكام العرفية وكيفية تفسير القوانين وفي وضع دائرة الأوقاف ، وتاريخ تنفيذ القانون الأساسي .

وقد تعرض الملك فيصل في خطبة افتتاح المجلس المذكور إلى القانون الأساسي العراقي فقال:

" **كذلك نوجه أنظاركم إلى خطورة القانون الأساسي ، ركن السياسة الداخلية ، إذ عليه تتوقف سمعتنا عند الأمم المتمدنة ، إن أحكام الاسلام مؤسسة على الشورى . وأعظم ما ارتكبته الطوائف الاسلامية من الخطيئات حيادها عن قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " فعلى كل مسلم يعلم ما يأمر به دين أو يؤيد هذا الحكم الالهي ، وكل تكاسل عنه مخالفة لأمر الله ، فاتباعا لهذا الأمر الجليل ، واحتفاء بالأمم الراقية في الحضارة ، وعمل برغبات الأمة العراقية ندعوكم أيها النواب إلى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي**" .

ثم بعث رئيس الوزراء جعفر العسكري ، لائحة القانون الاساسي إلى رئيس المجلس التأسيسي ، عبد المحسن السعدون ن فقرر المجلس التأسيسي في جلسته المنعقدة في 07 أفريل 1924 تأليف لجنة من أعضائه تمثل الأولوية كلها لتدقيق هذه اللائحة.

وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات لتدقيق اللائحة لتدقيق اللائحة المعروضة عليها، فكان مما لاحظته عليها بعض أمور طفيفة لا تمس (الأسس والمبادئ)ن العامة فأحالتها

على المجلس ليقرها فأقرها، هذا خلال ست عشرة جلسة ، بعد تعديل طفيف في تراكيب المواد .

المصدر : حضارة العراق – تأليف نخبة من الباحثين العراقيين – ج 12 ، دار الحرية ، بغداد ، 1985 ، ص ص 10 11.

الملحق رقم : 06

مواد المعاهدة البريطانية – العراقية الثانية 1926

المادة الأولى : إن الأحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة 1340هـ، وفي البروتوكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة 1923 الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة 1341هـ ، يلغى منها ماله تعلق بمدة المعاهدة ، وتبقى المعاهدة المذكورة معمول بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة 1925، ما لم يصبح العراق عضوا في جمعية الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الملحقة

بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة 1922 الآنفة الذكر، تبقى فيها يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمول بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وأما في الخصومات الأخرى فلا تمس أحكامها.

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على انهما فورا بعد ابرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الأمم عليها ، يواصل النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبل بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922.

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922 المتعلقة بإدخال العراق في جمعية الأمم أو بأحكام المادة الثامنة عشر من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة أو أحكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان ص 149 بشرط موافقة مجلس جمعية الامم بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة 1922 بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة 1923 ثم بعد ذلك في فترات متتابعة لمدة كل منها أربع سنوات إلى أن تنقضي مدة الخمس وعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، أو إلى أن يدخل العراق في جمعية الأمم.

1-هل في استطاعته الالحاح في ادخال العراق في جمعية الأمم؟

2-إن لم يكن في استطاعته ذلك ، ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة اليوم العشر من شهر تشرين الأول سنة 1922 بناءا على التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، أو بناءا على أي سبب آخر.

المصدر : عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 ، المرجع السابق ، ص ص ، 149 ، 150 .

الملحق رقم :07

مواد المعاهدة البريطانية – العراقية الثالثة 1927

المادة الأولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظ على حسن الصلات الودية تجاه الآخر ، يبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية المؤثرة على السلم أو النظام داخل بلاد الفريق الآخر.

المادة الثالثة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يختص بالعراق .

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الأساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الأجانب أو تجعل أي ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين العراقيين من حيث اختلاف القومية أو الدين أو اللغة.

المادة الرابعة: يجب أن تجري مفاوضة تامة وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية ، في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الأحوال في العراق وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية ، وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علما بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن ان تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق ، أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يلتحق حالما تساعد الأحوال المحلية في العراق ، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا ، أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بخصوص ما يأتي:

تجارة الرقيق، تجارة المخدرات ، تجارة الأسلحة والمهمات ، تجارة الأولاد والنساء ، المساواة التجارية، حرية الترانزيت والملاحة ، والملاحة الجوية ، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب والفنون ، والصنائع وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية:

عهد عصبة الأمم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية الفرنسية ، اتفاقية سان ريمو المتعلقة بالنفط.

المادة السابعة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الأمراض ومقاومتها ، بما في ذلك امراض النبات والحيوان.

المادة الثامنة : على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق وأن تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة ، سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة 1923.

المادة التاسعة: يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق ، بموجب معاهدة على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة إلى رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو ممارسة الصنائع أو المهن أو معاملة السفن التجارية ، او السفن الهوائية المدنية ، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة أو الواردة إلى أية دولة من الدول المذكورة.

المادة العاشرة: يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بناءا على طلب صاحب الجلالة ملك العراق ، وبالنيابة عنه ن بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الأجنبية حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها.

المادة الحادية عشرة: لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة الموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين ، وفي كل الاحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة 1924 موجودة .

المادة الثانية عشرة: ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين الساميين وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة 1924 الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة 1342 هجرية التي ينتهي حينئذ العمل بموجبها.

المادة الثالثة عشرة: ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق العسكرية بين الفريقين الساميين وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة 1924 الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة 1342 هجرية ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشرة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يبقي في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة 1924 الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة 1342 هجرية.

المادة الخامسة عشرة: كل خلاف يقع ما بين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ، المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم ، وإذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضا ما بين النص الانجليزي والنص العربي لهذه المعاهدة فالنص الانجليزي هو المعمول عليه.

المادة السادسة عشرة: تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصرف ويتم تبادل وثائق الابرام ن وفقا للأصول الدستورية المرعبة في المملكتين وتكون عرضة لإعادة النظر فيها بقصد اجراء التعديلات التي تقتضيها الأحوال عندما يدخل العراق عصبة الأمم وفقا لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المصدر : عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 ، المرجع السابق ، ص ، 185 ، ص 187 .

الملحق رقم :08

مواد المعاهدة البريطانية – العراقية الرابعة 1930

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين ، بين صاحب الجلالة ملك العراق ، و بين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا

لصداقتهما وتفاهمها الودي وصلاتها الحسنة وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسية (الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة)

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية : يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاد الفريقين الساميين المتعاقدين الآخر ، ممثل سياسي يعتمد وفقا للأصول المرعبة.

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، يوجد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقا لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة: إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقد في حرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا إلى معونته بصفة كونه ص 243 حليفا ، وذلك دائما وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية.

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات.

المادة الخامسة : من مفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق ن وأيضا بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق.

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك.

فمن أجل ذلك ، وتسهيل للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقا للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق ،بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعديتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية غرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر، وفقا لأحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوما أن وجود هذه القوات لنا يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق.

المادة السادسة : يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة السابعة : تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف

الميلادية ، الموافق ليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانجليزية ويعتبرانها في الأخير النص المعمول عليه.

المادة الثامنة: يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية ، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ،فيما يتعلق بالعراق ، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية ، وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به أيضا أن كل ما تبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا لأي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق ، وعلى الفريقين السامين المتعاقدين ، أن يبادر فورا إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة : ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب ، لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، أو عليه وفقا لميثاق عصبة الأمم ، أو معاهدة تجريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية.

المادة العاشرة: إذا نشا خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأسا بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم.

المادة الحادية عشرة: تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الأمم ، وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءا من تاريخ تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، على الفريقين الساميين المتعاقدين ، اي أن يقوما بناءا على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الاحوال ن وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

المصدر : عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج2 ، المرجع السابق ، ص ، 242 ، ص 247 .

الملحق رقم : 09

خريطة تبين موقع مدينة الموصل في العراق



المصدر : من الأنترنت

الموقع : **http://forums.roro44.net/566141-111.html**

يوم الزيارة : 10-05-2016

الساعة : 10:20

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكتب بالعربية:

1-أحمد ياغي ، اسماعيل : **تاريخ العالم العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2011.

2-(ـــــ،ــــــ): **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1، 1997.

3- (ـــــ،ــــــ): **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث** ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1، 1988.

4- أحمد ياغي ، اسماعيل ، شاكر محمود : **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر ، (587هـ-1900م/1492هـ-1980م)- الجناح الآسيوي**،ج1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1995.

5-بروكلمان ، كارل : **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، ترجمة : نبيل أمين فارس ، منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط7، 1977.

6-بك حليم ، ابراهيم : **تاريخ الدولة العثمانية العلية** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، ط1، 1988.

7-تريب ، تشارلز : **صفحات من تاريخ العراق** ، ترجمة : زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1، 2006.

8-التميمي ، خالد : **الصفوة العراقية بين النجاح والفشل** ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.

9-الجميل ، سيار : **تكوين العرب الحديث** ، دار الشروق ، عمان، 1997.

10- الحسن ، حسن : **الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية** ، دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط3 ، 1981.

11- الحسن ، عيسى : **أعظم شخصيات التاريخ ، دينية ،أدبية ، سياسية ، علمية ، فلسفية** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2010.

12- حسن صالح منسي ، محمود : **الشرق العربي المعاصر** ، (د.ن) ، (د.ب) ، 1990.

13- الحسني ، عبد الرزاق : **العراق قديما وحديثا** ، مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ط 3 ، 1958.

14- الحسني ، عبد الرزاق : **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ج1 ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط7، 2008.

15- حسين ، خليل : **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، تقديم : أحمد المجذوب ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط1 ، 2012 .

16- حسين الفتلاوي ، سهيل : **تاريخ العلاقات الديبلوماسية في الوطن العربي – دراسة مقارنة الدولي المعاصر** – دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2002.

17- الحكام الحميداوي ، عبد الامير: **الحركة الوطنية في العراق 1921 - 1933** ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1975.

18- خضر محمد ، صالح : **الديبلوماسية البريطانية في العراق، دراسة تاريخية (1831-1914)** ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1، 2008 .

19- الدباغ ، تقي : **حضارة العراق**- تأليف نخبة من الباحثين - ج1 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،1985 .

20- (ــــــ،ــــــــ): **حضارة العراق**-تأليف نخبة من الباحثين - ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 .

21- رزق الله غنية ، يوسف : **تجارة العراق قديما وحديثا - بحث تاريخي اقتصادي** - مطبعة العراق ، بغداد ، ط1، 1922.

22- سوادي هاشم ، هشام: **تاريخ العرب الحديث (1516-1518)** ، دار الفكر عمان ، ط1، 2010.

23- السبول، خالد: **الهاشميون من حكم الامارة العثمانية إلى تأسيس الممالك العربية** ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2011.

24- شاكر، محمود : **التاريخ المعاصر بلاد العراق (1344هـ-1411هـ) (1924م-1991م)** ، ج1، المكتب الاسلامي ، بيروت ، دمشق ، عمان ، ط1، 1992.

25- شمس الدين نجم ، زين العابدين : **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2011.

26- طاهر العمري الموصلي ، محمد : **تاريخ مقدرات العراق السياسية** ، مج 1 ، مطبعة العصرية ، بغداد ، 1925.

27- طه ظاهر، ياسين : **دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق (1920-1932)** مطبعة بغداد ، بغداد ، 2011.

28- طه ياسين ، نمير: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، ط1، 2010 .

29- عباس حميدي ، جعفر: **تاريخ العراق المعاصر (1914- 1968)** ، دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، ط1، 2015.

30- عبد الجبار الدوري ، زهير : **الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات، والاحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ، الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2005 .

31- عبد الرزاق ، الحسني : **الثورة العراقية الكبرى** ، مطبعة سرور ، قم ، ايران ، ط1 ، 2000 .

32- عبد العزيز عمر ، عمر: **تاريخ المشرق العربي (1516هـ-1922م)** ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، 2003.

33- عمر مولود ، محمد : **الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي – العراق نموذجا-** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2009.

34- العولجي ، عبد الحميد : **العراق في رسائل المس بل (1917-1926)** ، ترجمة : جعفر الخياط ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط1 ، 2003.

35- غربي ، الغالي : **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1888-1916)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

36- الفاعوري ، ابراهيم : **تاريخ الوطن العربي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.

37- الفاعوري، ابراهيم : **جغرافية الوطن العربي** ، دار الميسرة ، عمان ، ط1، 2006 .

38- فوزي ، أحمد : **اليوم الأخير للملكية في العراق** ، دار دجلة ناشرون وموزعون ، عمان ، ط1 ، 2015.

39- فوستر ، هنري : **نشأة العراق الحديث** ، ترجمة : سليم طه التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ، 1989.

40- لطفي عبد الله ، عبد الفتاح : **جغرافية الوطن العربي** ، دار الميسرة ، عمان ، ط1 ، 2006 .

41- المحجوبي ، علي : **العالم العربي الحديث والمعاصر – تخلف فاستعمار فمقاومة** ، دار الانتشار العربي ، بيروت ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس ، تونس ، ط1 ، 2009 .

42- محمد ذياب الحفيظ ، عماد : **الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2005.

43- محمد محمود ، صباح : **السياسة المائية في الشرق الأوسط** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 .

44- محمود عيسى ، حامد : **القضية الكردية في العراق ، من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914-2004)** ، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر القاهرة ، ط1 ، 2005 .

45- مدلل، سعد الدين : **مصادر المياه في الوطن العربي** ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، 2006.

46- مصطفى طلاس ، العماد : **الثورة العربية الكبرى** ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق ، ط 4 ، 1987.

47- مظهر أحمد ، كمال : **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** ، منشورات مكتبة البديلسي ، بغداد ، ط1 ، 1987 .

48- موسى الجبالي ، نبيل : **جغرافيا الوطن العربي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 .

49- النفيسي ، عبد الله : **دور الشيعة في تطور العراق الحديث** ، مكتبة الآفاق ، الكويت ، ط1 ، 2011 .

50- نوار، عبد العزيز: **تاريخ العرب المعاصر – مصر والعراق**- دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 .

51- هادي آل طعمة ، سلمان : **كربلاء في ثورة العشرين** ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2000.

52- الوردي ، علي : **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – حول ثورة العشرين**- ج 5 ، مطبعة أمير ، قم ، ايران ، ط 1 ، 1977 .

53- **(ــــــ،ــــــ): لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ، ج 1 ، مطبعة أمير ، ايران ، ط1 ، 1999.

54- **(ــــــ،ــــــ): لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من عام 1914إلى 1918** ، ج4 ، مطبعة أمير ، قم ، ايران ، ط1 ، 1974.

55- **(ــــــ،ــــــ): لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من عام 1920إلى 1924**، ج 6 ، مطبعة أمير، قم ، ايران ، ط1 ، 1976.

56- يحي ، جلال : **بين العالم العربي الحديث – الفترة الواقعة الحربين العالميتين** ، ج2 ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2001.

ثانيا- المجلات والدوريات العلمية:

1-أصغر عباس ، جعفر: " السياسة البريطانية والتصديق على معاهدة 22 بين بريطانيا والعراق " ، **مجلة جامعة تكرت للعلوم الانسانية** ، مج 14، العدد 9، العراق ، 2007 .

2- حسين زبون ، الساعدي ، محمد عبد الله ، كاظم عبد : " أهالي لواء العمارة وثورة عام 1920- دراسة في ضوء نظرية التحدي والاستجابة " ، **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية** ، مج 8 ، العدد 15 ، العراق ، 2009.

3- حمزة الجيلاوي ، ايناس : " الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (1914-1932) " ، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد7، منشورات جامعة بابل ،العراق 2012.

4-خليل محمد ابراهيم الصالحي ، عصام : "السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج (1600-1793) " ، **مجلة مداد الاداب** ، العدد 4،(د.ت).

5-سكران ابراهيم ، عبد ربه : " الأطماع الأجنبية في شمال العراق من معاهدة أرضوم ، 1923 من الحرب العالمية الأولى " ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية** ، مج 19، العدد 7 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2007.

6-طارق خضير العلواني ، اياد : "علماء الدين المسلمين وموقعهم من الاحتلال البريطاني للعراق 1914،1921 "، **مجلة دراسات في التاريخ والآثار** ، العدد 50، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، 2015.

7-محمد حسين العليان ، عادل : " الصراع البريطاني – الفرنسي على الموصل وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه " ، **مجلة كلية المأمون الجامعية** ، العدد 23 ، بغداد ، (د.ت).

8-محمود خضر البياتي ، فلاح ، حسن عبده ، عبد الكريم : " سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط (1917-1920) "، **مجلة كلية التربية الأساسية** ، العدد 6 ، جامعة بابل ، العراق ، 2012.

9-يوسف عبد الله ، عمار : " بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق 1919، 1932 "، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية** ، مج7 ، العدد3 ، جامعة الموصل ، العراق ، 2012.

ثالثا- الموسوعات:

1-البيطار ، فراس : **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج2 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 .

2-(ـــــ،ـــــ): **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج3 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 .

3- (ـــــ،ـــــ): **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج4 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013.

4-الصفدي ، سفيان : **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.

5-عبد المنعم العاني ، خالد : **موسوعة العراق الحديث** ، مج1 ، الدار العربية للموسوعات ، بغداد ، (د.ت) .

6- العزاوي المحامي، عباس : **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين – العهد العثماني_الأخير(1298هـ-1872م) (1335هـ-1917م)** ، مج8 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط 1 ، 2009 .

7- **الموسوعة العربية العالمية** ، مج 11، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط 2، 1999.

8-موسى محمود ، محمد : **موسوعة الوطن العربي** ، دار دجلة ، عمان ، 2007.

الزيدي ، مفيد : **موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2004 .

رابعا- الرسائل الجامعية :

1- سعد محمود الملا ، أنور : **العراق بين العهدين الملكي والجمهوري** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، اشراف : عبد المجيد العزام ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2010.

خامسا: المعاجم والقواميس:

1- مسعود ، جبران : **الرائد معجم لغوي عصري** ، مج1، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط3، 1978.

2-نصري ، أبو جميل وآخرون : **المتقن – المعجم العربي المصور**- ، دار الراتب الجامعية ، 2006.

سادسا- المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :

1- Peter Sluglett : **Britain in Iraq contriving king and country** IB-touris, London , 2007.

سابعا: المواقع الالكترونية:

الموقع : http .// forums .roro44.net/ 566141111

يوم الزيارة: 2016/05/10
على الساعة 10:00

الموقع: http : // alhazeera.net/news/arabic/

يوم الزيارة : 2016/04/25
على الساعة : 17:57

فهـــــرس الموضوعات

الصفحة

الفصل الثالث : المعاهدات البريطانية –العراقية (1922– 1930) واستقلال العراق